بيت الأوراق المالية
THE SECURITIES HOUSE

2016
التقرير السنوي
بيت الأوراق المالية ش. م. ك. ع

بيت الأوراق المالية
THE SECURITIES HOUSE

2016
التقرير السنوي

تاريخ التأسيس : 29 مارس 1982
رأس المال المصرح به والمدفوع 48,000,000 **د.ك**
مقسما على : 480,000,000 **سهما**
بقيمة اسمية 100 **فلس للسهم الواحد**

صاحب السمو
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

صاحب السمو
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت

جدول المحـتـويـــات

صفحة

أعضاء مجلس الإدارة 9

تقرير مجلس الإدارة لعام 2016 10

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 13

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية 27

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات المستقل 29

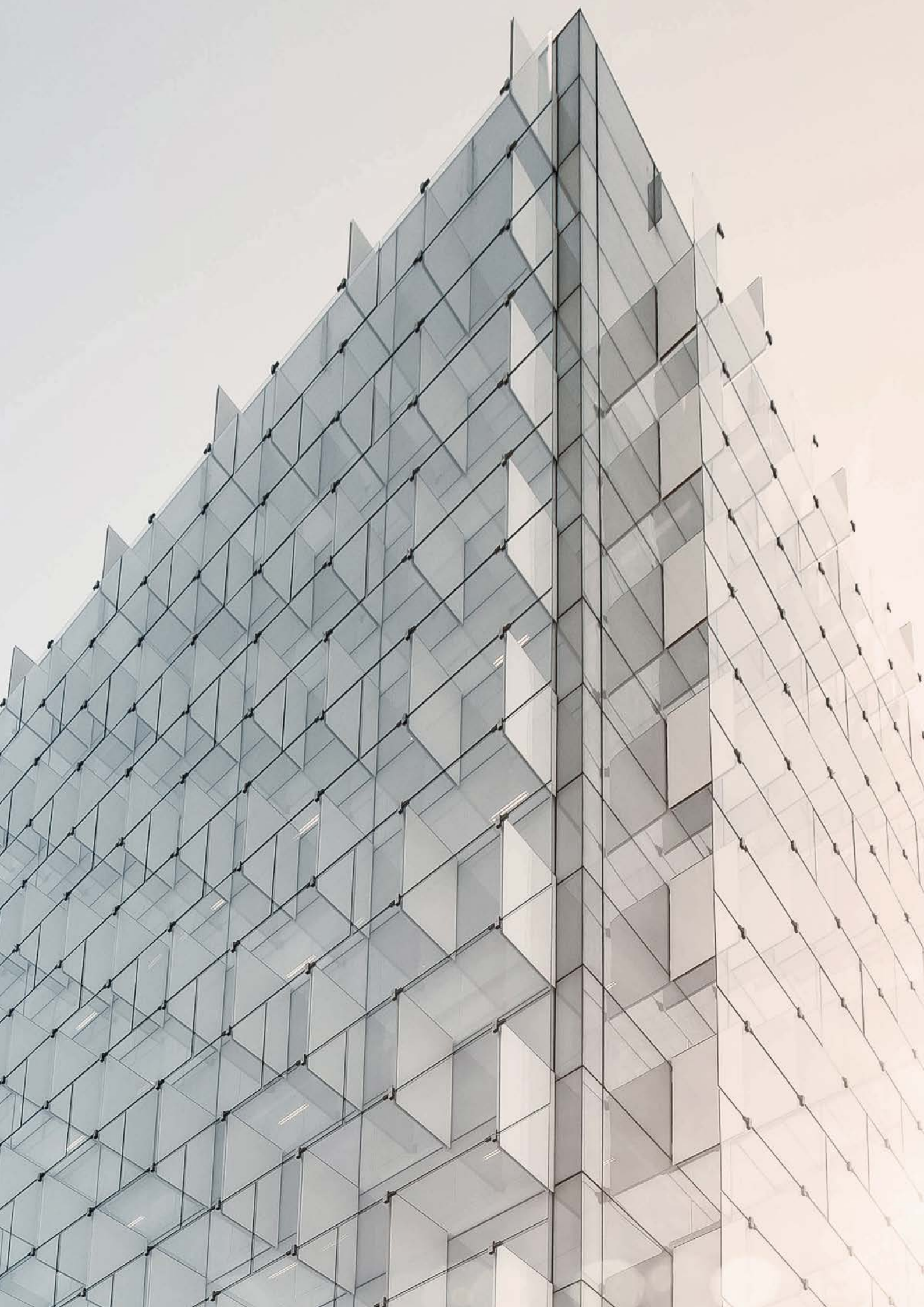

أعضاء مجلس الإدارة

ابراهيم يوسف الغانم
رئيس مجلس الإدارة

فهد فيصل بودي
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

عائشة فيصل المضف
عضو مجلس الإدارة

عبدالله جاسم بودي
عضو مجلس الإدارة

مساعد عدنان العجيل
عضو مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة لعام 2016

بسم اللّه الرحمن الرحيم والحمد للّه رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

مساهمينا الكرام،

يطيب لي أن أرحب بكم بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس إدارة شركة بيت الأوراق المالية وجميع العاملين فيها، في اجتماع الجمعية العمومية العادية الرابعة والثلاثون للشركة وذلك لاستعراض أهم الأحداث خلال عام 2016 والآفاق المتوقعة خلال العام الحالي 2017 بمشيئة الله.

تمكنت الشركة خلال عام 2016 بحمد الله من إتمام تسوية آخر مديونياتها البالغة 4.8 مليون دينار كويتي بالكامل، كما ساهم كل من تسجيل الحصة في نتائج الشركات الشقيقة بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في شركة الأمان للاستثمار في تحقيق صافي ربح لعام 2016 قدره 757 ألف دينار كويتي والذي يعادل ربحية سهم قدرها 1.5 فلس للسهم الواحد، مقارنة بربح قدره 1.2 مليون دينار كويتي والذي يعادل ربحية سهم قدرها 2.3 فلس للسهم الواحد للعام الماضي.

أما فيما يتعلق بالمركز المالي للشركة فقد تم خلال عام 2016 إجراء تخفيض نقدي لرأس المال بنسبة 6.5% من رأس المال القائم وتخفيض رأس المال من 68,000,000 دينار كويتي إلى 48,000,000 دينار كويتي ووصلت القيمة الدفترية لسهم الشركة بعد التخفيض مباشرة إلى القيمة الإسمية للسهم وقدرها 100 فلس وذلك قبل تأثرها لاحقا بأثر الانخفاض في قيمة الجنيه الإسترليني خلال عام 2016، وهي عملة أكبر الاستثمارات في الشركات الشقيقة للشركة وهي مجموعة غيتهاوس المالية، وذلك يرجع بسبب تصويت بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي، حيث أن أثر الانخفاض في العملة بلغت قيمته ما يزيد عن 5 ملايين دينار كويتي مما جعل حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم تبلغ 43.3 مليون دينار كويتي ما يعادل 90 فلس للسهم الواحد كما في 31 ديسمبر 2016.

وفي هذا السياق، فإننا نتعهد بسلامة ونزاهة كافة البيانات المالية للشركة وكذلك التقارير ذات الصلة بنشاط الشركة المتضمنة في التقرير السنوي المرفوع إلى حضراتكم.

وبالإشارة إلى الشركات الشقيقة، فقد حققت مجموعة غيتهاوس المالية ربحاً لعام 2016 استمرارا لمسيرة تحقيق الأرباح للعام الرابع منذ عام 2012 كما أنها استمرت خلال عام 2016 في التركيز على أنشطتها الرئيسية، أولهما الأنشطة المصرفية والتمويلية لشركتها التابعة، بنك غيتهاوس بالمملكة المتحدة، من خلال تمويل عملائه بضمان أصول عقارية وإدارة الثروات وقبول ودائع الأفراد وعمليات الخزانة وأيضاً توفير فرص استثمارية في مجال العقار بالمملكة المتحدة، وثانيهما الأنشطة الاستشارية لشركتها التابعة، شركة غيتهاوس كابيتال بالكويت، من خلال توفير فرص استثمارية في مجال العقار بالولايات المتحدة. وفي هذا الإطار فيسعدنا إفادتكم بانضمام رئيس تنفيذي جديد لبنك غيتهاوس خلال العام الحالي 2017 يتمتع بخبرات ومؤهلات كبيرة في مجال تمويل القطاع السكني بالمملكة المتحدة، الأمر الذي يعزز توجه البنك نحو التخصص والتوسع في هذا السوق الكبير والواعد بمشيئة الله.

وأما عن شركة الأمان للاستثمار فقد حققت الشركة ربحاً لعام 2016، ونظراً لأن شركة بيت الأوراق المالية تمتلك حصة 46% في رأس مالها ولتكامل أنشطة الشركتين، فإن مجلس إدارة شركة بيت الأوراق المالية قام بدراسة آفاق الاندماج بين شركة بيت الأوراق المالية وشركة الأمان للاستثمار وذلك نظرا لوجود عدة مميزات وفوائد قد تصب في مصلحة مساهمي الشركتين بعد الاندماج ومن أبرزها ضم خبرات متعددة في مجالات إدارة الأصول واستشارات العقار الدولي واستثمارات الملكية الخاصة بما يعزز موقف الشركة التنافسي من خلال طرح منتجات وخدمات متنوعة لعملائها تساهم في توفير مصدر دخل مستمر متمثل في أتعاب إدارة الأصول والاستشارات والبيع المتبادل لهذه المنتجات، ونمو الوضع النقدي المجمع بما يوفر مرونة في اقتناص الفرص الاستثمارية وزيادة التنوع الجغرافي والنوعي في الاستثمارات بما يشمل منطقة الخليج والمملكة المتحدة من خلال مجموعة غيتهاوس المالية، بالإضافة إلى توحيد المتطلبات الرقابية على الشركة وإمكانية التوفير في بعض المصاريف التشغيلية بصورة معقولة.

وبناء على ذلك فقد تم التوصل إلى اتفاق أولي مع مجلس إدارة شركة الأمان على الاندماج بين الشركتين، وتعكف الشركتان حالياً على إعداد مشروع عقد الاندماج وفقا لتعليمات هيئة أسواق المال المنظمة لذلك بالتعاون مع مستشار استثمار ومقوم أصول معتمدين من الهيئة بغرض تقديمه إليها للحصول على موافقتها بمشيئة الله، ومن ثم اتخاذ الإجراءات القانونية والرقابية اللازمة وطلب عقد اجتماع جمعية عمومية غير عادية للشركة لعرض مشروع عقد الاندماج للنقاش والتصويت.

هذا وتؤكد الشركة التزامها المستمر باتباع مبادئ الإدارة الرشيدة وتطبيق تعليمات وقواعد حوكمة الشركات وفقا لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، وذلك وفقاً لما ورد بيانه في تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 المقدم إلى جمعيتكم الموقرة..

مساهمينا الكرام،

إن النظرة إلى المستقبل تنطلق من مبدأ الاستمرار في نهج الشركة منذ تأسيسها في التركيز على الاستثمار في القطاعات التشغيلية الحيوية والسعي لتعزيز وتنمية إيرادات أتعاب الإدارة والأتعاب الاستشارية والأرباح المستدامة خلال أُطر زمنية مناسبة وفق سياسة استثمارية واضحة لتحقيق ذلك من خلال تنمية الاستثمارات الاستراتيجية للشركة والاستثمار في الشركات ذات الطابع التشغيلي لصالح الشركة وعملائها، وسيتم التركيز على القطاعات التي تشهد نمواً متواصلاً وتتميز بقلة التأثر بالتقلبات الاقتصادية، كما ستركز الشركة أيضاً على منتجات الاستثمار والتطوير العقاري والمساهمة في الاستثمارات العقارية واستثمارات الملكية الخاصة ذات القيمة المضافة والعوائد المتناسبة مع المخاطر المدروسة.

نأمل أن نكون قد وفقنا في عرض صورة واضحة عن أهم المحطات في مسيرة شركتكم خلال عام 2016 وأيضاً التصور عن الآفاق المستقبلية المرجوة بمشيئة الله بما يحقق مصلحة المساهمين.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أحمد الله عز وجل على كل ما تم تحقيقه ومواجهته وأن أشكر لكم تشريفكم لنا بالحضور ودعمكم المستمر للشركة وإدارتها، داعين الله أن يكلل مساعينا بالنجاح لتحقيق أهدافنا لما فيه الخير لوطننا الحبيب تحت القيادة الحكيمة لصاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء حفظهم الله.

كما أعبر عن جزيل شكرنا للجهات الرسمية المختصة على تعاونها الإيجابي ودعمها المستمر لنا، وأتوجه باسمي ونيابة عن مجلس الإدارة بالشكر للإدارة التنفيذية في الشركة وجميع العاملين فيها لما أبدوه من تفان وإخلاص في خدمة العمل.

كما ندعو الله أن يحفظ وطننا وأن يرحم شهداءنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إبراهيم يوسف الغانم

رئيس مجلس الإدارة

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

السادة / مساهمي شركة بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع. المحترمين

تحية طيبة وبعد،

في إطار حرص إدارة شركة بيت الأوراق المالية على الالتزام بكافة تعليمات وقرارات هيئة أسواق المال، وعلى الأخص تعليمات هيئة أسواق المال الواردة ضمن نص المادة (3-7) في الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، فإنه يسرنا أن نستعرض لكم أدناه كافة الإجراءات المتخذة خلال عام 2016 لتنفيذ كافة المتطلبات والسياسات الخاصة بتطبيق قواعد الحوكمة وذلك وفقا لتعليمات هيئة أسواق المال في ذلك الشأن:

القاعدة الأولى: بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

1. معايير تشكيل مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة شركة بيت الأوراق المالية من 5 أعضاء، حيث يراعي تشكيل مجلس الإدارة عدة عوامل من ضمنها تنوع الخبرات العلمية والمهنية لأعضائه هذا بالإضافة إلى أن غالبية أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين، كما يضم مجلس الإدارة ضمن عضويته عضوا مستقلا مما يعكس هيكلا متوازنا يمكنه من أداء الدور المنوط به، من خلال رسم الاستراتيجية العامة للشركة وتحديد السياسات والأهداف، بالإضافة إلى مراقبة أداء الإدارة التنفيذية، هذا ويوضح الجدول التالي أسماء ومؤهلات كافة أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	تصنيف العضو (تنفيذي/ غير تنفيذي/ مستقل)، أمين سر	المؤهل العلمي والخبرة العملية	تاريخ الانتخاب
إبراهيم يوسف الغانم	رئيس مجلس الإدارة / غير تنفيذي	بكالوريوس إدارة أعمال 36 عاماً (المجال المالي والإداري)	05 يوليو 2015
فهد فيصل بودي	نائب رئيس مجلس الإدارة / تنفيذي	ماجستير إدارة أعمال 20 عاماً (المجال المالي والإداري)	05 يوليو 2015
عائشة فيصل المضف	عضو مجلس الإدارة / مستقل	ماجستير إدارة أعمال 14 عاماً (المجال المالي والإداري)	05 يوليو 2015
عبد الله جاسم بودي	عضو مجلس الإدارة / غير تنفيذي	دبلوم كلية الدراسات التجارية 20 عاماً (أعمال حرة)	05 يوليو 2015
مساعد عدنان العجيل	عضو مجلس الإدارة / غير تنفيذي	ماجستير قانون ٧ عاما (المجال القانوني)	05 يوليو 2015
ماضي طلال الخميس	أمين سر مجلس الإدارة	بكالوريوس محاسبة 14 عاما (المجال المالي والإداري)	05 يوليو 2015

2. تنظيم اجتماعات مجلس الإدارة

تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بشكل منتظم بناء على دعوة من رئيس مجلس الإدارة، حيث يتم تزويد كافة أعضاء المجلس بجدول الأعمال معززا بالمعلومات والبيانات اللازمة قبل ثلاثة أيام عمل على الأقل من تاريخ انعقاد الاجتماع، كما يقوم المجلس بإقرار جدول الأعمال حال انعقاده، هذا ويشترط لصحة انعقاد المجلس أن يحضر الاجتماع نصف عدد الأعضاء على ألا يقل عدد الحاضرين عن ثلاثة، وتتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة. كما ينظم عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي عملية حضور اجتماعات مجلس الإدارة، بالإضافة إلى كيفية التعامل مع حالات عدم انتظام الأعضاء في حضور تلك الاجتماعات، هذا وقد قامت الشركة بعقد عدد 8 اجتماعات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وبيانها كما يلي:

اجتماعات مجلس الإدارة خلال عام 2016

اسم العضو	اجتماع رقم (1) المنعقد في تاريخ 09/02/16	اجتماع رقم (2) المنعقد في تاريخ 13/04/16	اجتماع رقم (3) المنعقد في تاريخ 26/04/16	اجتماع رقم (4) المنعقد في تاريخ 10/05/16	اجتماع رقم (5) المنعقد في تاريخ ١٦/٠٧/١٣	اجتماع رقم (6) المنعقد في تاريخ 16/08/16	اجتماع رقم (7) المنعقد في تاريخ 03/10/16	اجتماع رقم (8) المنعقد في تاريخ 16/11/16	عدد الاجتماعات
إبراهيم يوسف الغانم (رئيس مجلس الإدارة)	√	√	√	√	√	√	√	√	8
فهد فيصل بودي (نائب رئيس مجلس الإدارة)	√	√	√	√	√	√	√	√	8
عائشة فيصل المضف (عضو مستقل)	√	√	√	√	√	√	√	√	8
عبد الله جاسم بودي (عضومجلس الإدارة)	√	√	√	X	√	√	√	√	7
مساعد عدنان العجيل (عضو مجلس الإدارة)	√	√	√	√	√	√	√	√	8

3. تسجيل وتنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة

قام مجلس إدارة الشركة بتعيين أمين سر للمجلس من بين موظفي الشركة، حيث يقوم أمين السر بتدوين وحفظ جميع محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بالإضافة التي التقارير التي ترفع من المجلس وإليه، كما يقوم أيضا بالتنسيق بين أعضاء المجلس وتبليغ مواعيد اجتماعات المجلس قبل ثلاثة أيام عمل من تاريخ الاجتماع.

هذا وتقوم إدارة الشركة بالاحتفاظ بسجل تدون فيه محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بأرقام متتابعة للسنة التي عقد فيها الاجتماع، كما يشتمل ذلك السجل على مكان الاجتماع وتاريخه وساعة بداية ونهاية الاجتماع.

القاعدة الثانية: التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

1. التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

يتم تحديد مهام ومسؤوليات وواجبات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة من خلال عدة أشكال، حيث يحدد النظام الأساسي لشركة بيت الأوراق المالية واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة، كما تحدد لائحة عمل مجلس الإدارة مهام المجلس ومن ضمنها الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية، والتأكد من التزامها بتنفيذ استراتيجيات وخطط العمل الرئيسية المعتمدة من قبل المجلس، كما تحدد لائحة عمل اللجنة التنفيذية بالإضافة إلى أدلة سياسات وإجراءات العمل المعتمدة من قبل المجلس المهام والواجبات الخاصة بالإدارة التنفيذية، كما يحدد جدول السلطة والصلاحية كافة الصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية وتلك التي يحتفظ المجلس بصلاحية البت فيها.

مجلس الإدارة:

يعنى مجلس الإدارة برسم الاستراتيجية الشاملة للشركة وخطط الأعمال الرئيسية، كما تشمل المهام الأساسية للمجلس ما يلي:

- وضع وتحديد الأهداف والاستراتيجية العامة للشركة ومراقبة الأداء الشامل للشركة.
- إقرار الميزانيات التقديرية السنوية ومراقبة أية انحرافات.
- التأكد من مدى التزام الإدارة بسياسات وإجراءات العمل واللوائح الداخلية.
- اعتماد البيانات المالية المرحلية المراجعة والسنوية المدققة.
- تشكيل لجان متخصصة ومراقبة أداء تلك اللجان والاطلاع على كافة التقارير الصادرة عنها.
- مراقبة أداء الإدارة التنفيذية والتأكد من قيامهم بأداء كافة المهام الموكلة إليهم.

أهم الإنجازات خلال 2016:

1. إتمام تسوية المديونيات بالكامل
2. إعادة هيكلة حقوق المساهمين وإلغاء أسهم الخزينة إطفاء رصيد الخسائر المتراكمة والتخفيض النقدي لرأس المال، ليصل رأس المال من 68 مليون د ك إلى 48 مليون د ك
3. الحصول على الترخيص النهائي من هيئة أسواق المال لمزاولة نشاط وكيل اكتتاب ومراقب استثمار.
4. وضع الخطة الاستراتيجية للشركة وخطط تطوير الأعمال
5. بحث ودراسة عدد من الفرص الاستثمارية ذات العوائد الجيدة
6. اعتماد عدد من أدلة سياسات وإجراءات العمل بما يتوافق مع تعليمات هيئة أسواق المال

وحتى يتمكن مجلس إدارة البيت من تأدية مهامه بشكل فعال، فقد قام مجلس الإدارة بتشكيل عدة لجان متخصصة تتمتع بالاستقلالية الكافية التي تمكنها من أداء الدور الموكل لها، وهي لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر بالإضافة إلى لجنة الترشيحات والمكافآت،

وفيما يلي نبذة مختصرة عن تلك اللجان:

لجنة التدقيق:

ونزاهة التقارير المالية للشركة، فضلا عن التأكد من كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة، حيث تعمل هذه اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة، وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها فيما يتعلق بنتائج ممارستها لمهامها، وتشمل المهام الأساسية لتلك اللجنة ما يلي:

- مراجعة البيانات المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة، وإبداء الرأي والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة.
- الإشراف على أعمال مراقب الحسابات الخارجي، ومراجعة مدى شمولية التدقيق، والتوصية لمجلس الإدارة بتعيين وإعادة تعيين مراقب الحسابات الخارجي وتحديد أتعابه.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.
- الإشراف على أعمال مكتب التدقيق الشرعي الخارجي، والتوصية لمجلس الإدارة بتعيين وإعادة تعيين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي وتحديد أتعابه.
- تقييم مدى كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية، ورفع التوصيات في هذا الخصوص إلى مجلس الإدارة.
- الإشراف على نشاط التدقيق الداخلي في الشركة للتأكد من مدى فعاليته في تطبيق خطة التدقيق السنوية المعتمدة.
- مراجعة وإقرار خطة التدقيق السنوية المقترحة من نشاط التدقيق الداخلي.
- التوصية بتعيين مسئول التدقيق الداخلي، ونقله، وعزله وتقييم أدائه.
- مراجعة تقارير التدقيق الداخلي والتأكد من اتخاذ الإجراءات لتصويب أي ملاحظات أو مناطق ضعف في الرقابة، شاملاً الالتزام بدليل الحوكمة.
- مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

وتتشكل اللجنة من:

1. رئيس اللجنة (عائشة فيصل المضف)
2. عضو اللجنة (عبد الله جاسم بودي)
3. عضو اللجنة (مساعد عدنان العجيل)

أمين سر اللجنة: حاتم إبراهيم الكولك - نائب رئيس أول – إدارة المخاطر والالتزام

هذا وتسري عضوية اللجنة طوال استمرار الأعضاء في شغل مناصبهم وتنتهي بانتهاء عضويتهم في مجلس الإدارة، وقد قامت لجنة التدقيق بعقد 7 اجتماعات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

أهم الإنجازات خلال 2016:

1. مراجعة واعتماد البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015، بالإضافة إلى البيانات المالية المرحلية خلال عام 2016.
2. مراجعة واعتماد السياسات المحاسبية المتبعة.
3. التوصية إلى مجلس الإدارة بتعيين مسئول التدقيق الداخلي للشركة وتحديد مستحقاته ومكافآته.
4. اختيار مكتب العيبان والقطامي للخدمات الاستشارية جرانت ثورنتون للعمل كمستشار للتدقيق الداخلي
5. التوصية للجمعية العامة لمساهمي الشركة بإعادة تعيين السيد/ بدر عبد الله الوزان من مكتب (ديلويت وتوش - الوزان وشركاه) كمراقب حسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016، وإلغاء تعيين السيد/ على عبد الرحمن الحساوي من مكتب (برقان على الحساوي وشركاه – محاسبون عالميون رودل ميدل إيست)
6. التوصية للجمعية العامة لمساهمي الشركة بتعيين السادة / شركة بيت التدقيق الشرعي، كهيئة فتوى ورقابة شرعية، للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

لجنة إدارة المخاطر:

تقوم لجنة إدارة المخاطر بتحديد وقياس طبيعة وحجم المخاطر المختلفة التي قد تواجه أنشطة الشركة، للحد منها وتحديد الأسلوب المناسب للتعامل معها، والتعرف على العوامل الداخلية أو الخارجية التي قد تؤدي إلى حدوث مثل تلك المخاطر، وتطوير أساليب مواجهتها وذلك في ضوء السياسات الموضوعة الخاصة بهذا الشأن، وعلى وجه الخصوص درجة المخاطر المقبولة للشركة (Risk Appetite). هذا وتشتمل المهام الأساسية للجنة ما يلي:

- إعداد ومراجعة استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر قبل اعتمادها من مجلس الإدارة، والتأكد من تنفيذ هذه الاستراتيجيات والسياسات.
- تقييم نظم وآليات تحديد وقياس ومتابعة أنواع المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها الشركة.
- مساعدة مجلس الإدارة على تحديد وتقييم مستوى المخاطر المقبول في الشركة، والتأكد من عدم تجاوز الشركة لهذا المستوى من المخاطر.
- إعداد التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وتقديمها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة المسائل التي تثيرها لجنة التدقيق والتي قد تؤثر على إدارة المخاطر في الشركة

وتتشكل اللجنة من:

1. رئيس اللجنة (عائشة فيصل المضف)
2. عضو اللجنة (عبد الله جاسم بودي)
3. عضو اللجنة (مساعد عدنان العجيل)

أمين سر اللجنة: حاتم إبراهيم الكولك - نائب رئيس أول – إدارة المخاطر والالتزام

هذا وتسري عضوية اللجنة طوال استمرار الأعضاء في شغل مناصبهم وتنتهي بانتهاء عضويتهم في مجلس الإدارة، وقد قامت لجنة إدارة المخاطر بعقد 4 اجتماعات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

أهم الإنجازات خلال 2016:

1. اعتماد جدول السلطة والمسئولية، وصلاحية التوقيع مع البنوك.
2. إجراء تحليلات مقارنة بين موقف الاستثمارات الفعلي مع درجة المخاطر المقبولة للشركة (Risk Appetite)، وإعداد التوصيات بخصوص أي انحرافات.
3. مراقبة هيكل المخاطر لدى الشركة (Risk Profile) وذلك من خلال التقارير المعدة من قبل إدارة المخاطر بالشركة.
4. التوصية إلى مجلس الإدارة بتحديث بعض أدلة سياسات وإجراءات العمل. ذات العلاقة بإدارة المخاطر والالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

لجنة الترشيحات والمكافآت:

تم تشكيل لجنة الترشيحات في ٧ يوليو 2015، وتعنى اللجنة باختيار الأشخاص ذوي الكفاءة لشغل عضوية مجلس الإدارة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية، حيث تتم عملية اختيار المرشحين ذوي الخبرات المهنية والقدرات الفنية فضلا عن الصفات الشخصية والأخلاقية الحسنة، وذلك للتأكد من أن عملية الترشيح تصب بشكل أساسي في مصلحة الشركة ومساهميها.

كما تعنى لجنة الترشيحات والمكافآت أيضاً بوضع السياسات واللوائح المنظمة لمنح التعويضات والمكافآت لكافة المستويات الوظيفية في الشركة، بما في ذلك تحديد لمكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، على أن تكون متسقة مع استراتيجية الشركة وأهدافها سواء على المدى الطويل أو المدى القصير، بما يساهم في استقطاب الكوادر البشرية ذات الكفاءات المهنية والقدرات الفنية العالية، وتحفيز الموظفين على اختلاف مستوياتهم الوظيفية للعمل على تحقيق أهداف الشركة. وتتمثل الأهداف الرئيسية للجنة فيما يلي:

- التوصية بالترشيح وإعادة الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية، مع مراعاة استيفاء المرشحين لكافة المتطلبات الواردة بتعليمات هيئة أسواق المال بشأن قواعد الكفاءة والنزاهة.
- المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لشغل عضوية مجلس الإدارة، واستقطاب طلبات الراغبين في شغل المناصب التنفيذية، حيث يتعين أن يتوفر في كل من يرغب في شغل تلك المناصب المؤهلات الدراسية والعلمية بالإضافة إلى الخبرة المهنية الملائمة.
- وضع التوصيف الوظيفي للأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلين.
- اقتراح ترشيح وإعادة ترشيح الأعضاء المستقلين ليتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة للشركة والتأكد من عدم انتفاء صفة الاستقلالية عن عضو مجلس الإدارة المستقل.
- إعداد سياسة مكافآت متسقة مع الأهداف الاستراتيجية للشركة، ومطبقة على كافة المستويات الوظيفية في الشركة.
- التأكد من أن المكافأة الممنوحة لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تتسم بالعدالة، وبما يخدم أهداف الشركة طويلة المدى.
- تحديد الشرائح المختلفة للمكافآت التي سيتم منحها، ومنها شريحة المكافآت الثابتة وشريحة المكافآت المرتبطة بالأداء.
- التأكد من الالتزام بتطبيق سياسة المكافآت وعدم وجود أي انحرافات.
- المراجعة الدورية لسياسة المكافآت، وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها.
- إعداد تقرير سنوي مفصل عن كافة المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أي كانت طبيعتها ومسماها، على أن يعرض هذا التقرير على الجمعية العامة للشركة للموافقة عليه.

وتتشكل اللجنة من:

4. رئيس اللجنة (إبراهيم يوسف الغانم)
5. عضو اللجنة (عائشة فيصل المضف)
6. عضو اللجنة (عبد الله جاسم بودي)

أمين سر اللجنة: محمد توفيق الطحاوي، الرئيس التنفيذي للعمليات

هذا وتسري عضوية اللجنة طوال استمرار الأعضاء في شغل مناصبهم وتنتهي بانتهاء عضويتهم في مجلس الإدارة، وقد قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بعقد 3 اجتماعات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

أهم الإنجازات خلال 2016:

1. اعتماد الوصف الوظيفي لمجلس الإدارة والأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين.
2. اعتماد خطة الموارد البشرية لعام 2016.
3. اعتماد لائحة شئون الموظفين.
4. اعتماد صرف مكافآت الموظفين عن عام 2015.
5. اعتماد أسلوب ونماذج تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.
6. اعتماد سياسة مكافآت الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة.
7. اعتماد الهيكل التنظيمي المحدث، وتعديل الوظائف واجبة التسجيل لدى هيئة أسواق المال.

2. آلية حصول أعضاء المجلس على المعلومات والبيانات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

تقوم الإدارة التنفيذية بتزويد أعضاء مجلس الإدارة بالعديد من التقارير والبيانات، والتي تمكن المجلس من الاطلاع على كافة مجريات العمل، كما تقوم كافة لجان المجلس واللجنة التنفيذية برفع تقاريرها إلى المجلس، هذا ويتم أيضا تزويد مجلس الإدارة بكافة البيانات والمعلومات الخاصة بالمواضيع المطروحة ضمن جدول أعمال اجتماعات المجلس، حتى يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته واتخاذ القرارات بناء على معلومات كافية ودقيقة.

وتعكف إدارة الشركة حاليا على تطوير البنية الأساسية لنظم تكنولوجيا المعلومات، من خلال تطوير النظام الآلي المستخدم، مما سيؤدي إلى تطوير نظم التقارير من حيث دقة وجودة التقارير المرفوعة إلى مجلس إدارة الشركة.

القاعدة الثالثة: اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

1. تطبيق متطلبات تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت

تتشكل لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء، ويترأس اللجنة أحد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وتشتمل اللجنة في تكوينها على عضو مجلس إدارة مستقل، هذا وقد قامت اللجنة باعتماد سياسة واضحة لمنح المكافآت لكل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، بما يتماشى مع قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية.

2. تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

تطبق شركة بيت الأوراق المالية سياسة مكافآت للموظفين مناسبة وسهلة التطبيق بما يحقق هدف مشاركتهم، وخاصة ذوي الأداء المتميز منهم، في الأرباح التي تحققها الشركة تقديراً لالتزامهم وبغرض لتشجيعهم وتحفيزهم على التفاني في الإنجاز وتحقيق حد أدنى مستهدف للربح. وتراعي هذه السياسة في نفس الوقت خلق الاطمئنان لدى المساهمين من خلال التأكيد على ضمان تحقيق حد أدنى للربح السنوي قبل مشاركة الموظفين في ذلك الربح بناء على اعتماد لجنة الترشيحات والمكافآت بمجلس الإدارة.

مكافآت الموظفين

في نهاية كل سنة مالية، يتم تحديد الوعاء العام للمكافأة لكل الموظفين شاملا الرئيس التنفيذي كنسبة متغيرة من صافي الربح المحقق وذلك في ضوء نسبة ذلك الربح المحقق إلى الربح المستهدف في بداية العام. ويتم تصنيف الموظفين إلى شرائح وفقاً لهيكل الدرجات الوظيفية المعتمد وتقسيم مبلغ المكافأة على تلك الشرائح ومن ثم تحديد مكافأة كل موظف على حدة في ضوء تقييم أداء جميع الموظفين استناداً إلى معيارين، أولاً مدى تحقيق الأهداف الموضوعة الخاصة بالموظف في بداية العام (ولها وزن نسبي 70%) وثانياً المهارات والسمات الخاصة بأداء الموظف خلال العام (ولها وزن نسبي 30%). وأخيراً يتم صرف المكافآت بعد إصدار البيانات المالية السنوية المدققة للشركة.

وتجدر الإشارة إلى أنه من الممكن منح مكافأة سنوية لبعض الموظفين في حالة تحقيقهم للأداء المستهدف حتى ولو لم يتحقق الحد الأدنى المطلوب من صافي الربح على المستوى العام للشركة، على أن يكون ذلك بتوصية من لجنة الترشيحات والمكافآت وباعتماد من مجلس الإدارة بالنسبة للرئيس التنفيذي والإدارة العليا وموافقة الرئيس التنفيذي بالنسبة لباقي الموظفين.

كما يتم في بعض الأحيان تحديد مكافآت حسن أداء لبعض الموظفين أو فرق العمل ذات العلاقة كنسبة محددة من بعض الأتعاب أو المتحصلات المعينة التي تحققها الشركة فعلياً خلال أو في نهاية السنة المالية، حسب الحالة، مثل أتعاب حسن الأداء التي تحققها الشركة عن المحافظ التي تديرها لحساب عملاء محافظ الأصول المدرجة، والأتعاب التحفيزية التي تحققها الشركة عند التخارج من بعض استثمارات الملكية الخاصة أو الاستثمارات العقارية لصالح عملاء تلك الاستثمارات، أو أتعاب التسويق التي تحققها الشركة. ويتم اعتماد تلك المكافآت من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت بمجلس الإدارة ومن ثم صرفها لهؤلاء الموظفين في موعد صرف المكافأة السنوية العامة.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة فيتم التوصية بصرف مبلغ مكافأة سنوية مقطوعة وذلك بعد اعتماد الجمعية العامة السنوية للمساهمين للبيانات المالية للشركة وفي ضوء الالتزام بالضوابط القانونية والرقابية في هذا الشأن. ويتم تحديد مكافآتهم السنوية في ضوء بعض المحددات مثل عدد اللجان التي يكون عضو مجلس الإدارة عضوا بها بالإضافة إلى عضويته بالمجلس وعدد الاجتماعات السنوية التي يحضرها عضو المجلس سواء الخاصة بالمجلس أو باللجان المحددة، ذلك بالإضافة إلى التقييم السنوي لأداء أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لمعايير المهارات والسمات الذاتية أو تلك الفنية المتعلقة بإلمامه بطبيعة أنشطة الشركة.

هذا ويوضح الجدول التالي المكافآت والمنافع والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016:

	المبالغ (ألف د.ك)
أعضاء مجلس الإدارة	
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (مبالغ، منافع، مزايا متضمنة بدل حضور اللجان)	27
ملاحظة: تم اعتماد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العامة السنوي بتاريخ 19/06/2016	
الإدارة التنفيذية	
المكافآت الثابتة (متضمنة الرواتب والبدلات والمزايا بالإضافة إلى نهاية الخدمة والإجازات)	325
المكافآت المتغيرة	129

لم تسجل الشركة خلال العام أية انحرافات عن السياسة المعتمدة في منح المكافآت والمزايا.

القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة التقارير المالية

1. التعهدات الكتابية من قبل كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بسلامة ونزاهة التقارير المالية

تتعهد الإدارة التنفيذية كتابيا ممثلة في الرئيس التنفيذي للعمليات والمراقب المالي، لمجلس الإدارة بأن التقارير المالية للشركة يتم عرضها بصورة سليمة وعادلة.

وفي هذا الإطار أيضاً فيقر ويتعهد رئيس مجلس الإدارة بدقة وسلامة ونزاهة البيانات المالية التي تم تزويد مراقب الحسابات الخارجي بها وبأن التقارير المالية للشركة قد تم عرضها بصورة سليمة وعادلة ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية المطبقة في دولة الكويت والمعتمدة من قبل الهيئة وأنها معبرة عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2016 وذلك بناء على ما ورد إلينا من معلومات وتقارير من قبل الإدارة التنفيذية ومراقب الحسابات وبذل العناية الواجبة للتحقق من سلامة ودقة هذه التقارير.

2. تطبيق متطلبات تشكيل لجنة التدقيق

تتشكل لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء، وتشتمل اللجنة في تكوينها على عضو مجلس إدارة مستقل، كما يشغل عضوية اللجنة عضوين غير تنفيذيين، بالإضافة إلى ذلك يوجد من بين أعضاء اللجنة أعضاء ذوي مؤهلات علمية و / أو خبرات عملية في المجالات المحاسبية والمالية والقانونية أيضا، ويتم تدوين وحفظ محاضرها من قبل أمين سر اللجنة، هذا وتعقد اللجنة اجتماعات دورية مع مراقبي الحسابات الخارجيين بالإضافة إلى قيامها بعقد اجتماعات دورية مع المدقق الداخلي.

3. استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي

تقوم الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة بتعيين مراقب الحسابات الخارجي، بناء على توصية من لجنة التدقيق، هذا وتعمل لجنة التدقيق على التأكد من استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي، ولا يقوم مراقب الحسابات الخارجي بتقديم أي أعمال إضافية للشركة لا تدخل ضمن أعمال المراجعة والتدقيق، كما أنه مستقل تماما عن الشركة ومجلس إدارتها.

القاعدة الخامسة: وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

1. تطبيق متطلبات تشكيل إدارة المخاطر

تقوم إدارة المخاطر لدى الشركة بتحديد وقياس المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها الشركة، وذلك بالمقارنة مع درجة المخاطر المقبولة للشركة وتحديد الانحرافات، بالإضافة إلى رفع تقاريرها إلى لجنة المخاطر، هذا ويتمتع مسئول إدارة المخاطر لدى الشركة بالاستقلالية من خلال التبعية المباشرة لمجلس الإدارة، وقد قامت الشركة بتحديد درجة المخاطر المقبولة للشركة (Risk Appetite) واعتمادها من قبل مجلس إدارة الشركة.

2. تطبيق متطلبات تشكيل لجنة إدارة المخاطر

تتشكل لجنة إدارة المخاطر من ثلاثة أعضاء، ويرأس اللجنة أحد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، كما لا يدخل في عضوية اللجنة رئيس مجلس الإدارة، هذا وتقوم اللجنة بالتأكد من تنفيذ استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر الموضوعة من قبل مجلس الإدارة، بالإضافة إلى تقييم نظم وآليات تحديد وقياس ومتابعة أنواع المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها الشركة، كما يتم تدوين وحفظ محاضرها من قبل أمين سر اللجنة.

3. أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

تم تصميم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى شركة بيت الأوراق المالية، لتعمل على تغطية كافة أنشطة الشركة، والتأكد من كفاءة وفعالية العمليات، وتعتمد أنظمة الرقابة الداخلية لدى الشركة على مرتكزات أساسية لضمان عملية الرقابة المزدوجة، وذلك من خلال التحديد السليم للسلطات والمسئوليات، وذلك من خلال عدة آليات من ضمنها وجود جدول معتمد للسلطات والصلاحيات، بالإضافة إلى وجود أدلة سياسات وإجراءات معتمدة، توضح كافة مستويات السلطة والصلاحية، كما يوجد فصل تام في المهام من خلال تطبيق مبدأ فصل المهام (Segregation of Duties)، بالإضافة إلى مراقبة كافة العمليات التي قد تنطوي على تعارض مصالح والإفصاح الكامل عن تلك العمليات، كما تعتمد إدارة الشركة مبدأ الرقابة المزدوجة (Dual Control)، على كافة العمليات والأنشطة.

4. تطبيق متطلبات تشكيل وحدة مستقلة للتدقيق الداخلي

تم إنشاء وحدة التدقيق الداخلي للعمل على تقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة داخل الشركة، وتتمتع إدارة التدقيق الداخلي بالاستقلالية من خلال تبعيتها المباشرة للجنة التدقيق وبالتبعية إلى مجلس الإدارة، هذا وقد تم تعيين مسئول التدقيق الداخلي بقرار من قبل مجلس الإدارة بناء على ترشيح لجنة التدقيق وموافقة هيئة أسواق المال. ويقوم مسئول التدقيق الداخلي بإعداد تقاريره الدورية ومناقشتها من خلال الاجتماعات الدورية للجنة التدقيق.

القاعدة السادسة: تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

1. معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية

تتوقع الشركة قيام جميع أعضاء مجلس الإدارة، وجميع الموظفين بأداء عملهم بأقصى ما لديهم من قدرة وأن يتصرفوا بطريقة تعكس وتعزز صورة وسمعة الشركة. وتؤكد قواعد وأخلاقيات السلوك المهني ("قواعد السلوك") سياسة الشركة وتعتبر إرشادات نحو:

- تعزيز السلوك الصادق والأخلاقي التي ينعكس إيجابا على الشركة
- المحافظة على مناخ مؤسسي يحفظ قيمة ونزاهة وكرامة كل فرد
- ضمان الالتزام بالقوانين والقواعد والأنظمة التي تحكم أنشطة وعمليات الشركة، و
- ضمان الاستخدام السليم لموجودات الشركة

توضح قواعد وأخلاقيات السلوك هذه المعايير لكيفية تصرف كل مدير أو مسئول أو موظف مع جميع أصحاب المصالح في الشركة وعامة الجمهور. وتهدف هذه القواعد في نهاية الأمر إلى ضمان أن الغير ينظر إلى الشركة كمؤسسة ملتزمة بمعايير عالية من النزاهة في كافة تعاملاتها. هذه القواعد لا تعالج كافة المواقف التي قد يتم مواجهتها، وليست بديلا عن ممارسة أي فرد في الشركة لحسن التقدير والتصرف السليم.

<u>قواعد وأخلاقيات السلوك المهني</u>

يلتزم جميع أفراد الشركة دائماً بالمحافظة على سمعة الشركة الطيبة ويجب عليهم ما يلي:

1. تقديم خدمة مسئولة وفعالة ذات جودة عالية بنزاهة
2. عدم إساءة استخدام السلطة الممنوحة له بصفته فرداً في الشركة عند التعامل مع أي شخص أو مقدم شكوى أو جهة
3. التصرف بنزاهة وحيادية تجاه الجميع عند ممارسة أي سلطة تقديرية في أداء الواجبات

4. ممارسة الصلاحيات الممنوحة له بطريقة مسئولة وبشكل خاص:
   - أداء جميع واجباتهم بنزاهة دون محاباة لأحد ودون النظر للوضع الاجتماعي أو الجنس أو العرق أو الدين أو المعتقدات السياسية أو الطموحات
   - التصرف بشرف وأمانه واحترام وشفافية وبطريقة مسئولة
   - معاملة جميع الأشخاص على قدم المساواة مع الموضوعية
   - استخدام أي سلطة تقديرية مخولة له بعقلانية وحيادية ونزاهة
5. الامتناع عن إفشاء أي معلومات وردت إليه ضمن سياق عمله وواجباته إلا إذا تطلب أداء الواجبات أو الاحتياجات خلاف ذلك
6. مقاومة والإبلاغ عن أي رشاوي أو غيرها من أشكال الفساد الناتجة عن أي مصدر؛ وأن يتصرفوا في حياتهم الخاصة بطريقة لا تشوه أو تنال من سمعة وشرف الشركة
7. احترام وتطبيق هذه القواعد وفي حالة أن أصبح لديهم ما يدعو للاعتقاد بأن ثمة انتهاكا لهذه القواعد أو القانون قد حدث أو على وشك الحدوث، يتعين إبلاغ الأمر إلى الرئيس التنفيذي أو رئيس مجلس الإدارة، حسب مقتضى الحال

2. سياسات وآليات الحد من حالات تعارض المصالح

تم إعداد سياسة تعارض المصالح لضمان المحافظة على أعلى درجات الشفافية لتغطية كافة عمليات الشركة. يجب تجنب تعارض المصالح بين موظفي وأعضاء مجلس إدارة الشركة وأفراد عائلاتهم المباشرين (أي الزوج أو الزوجة والأولاد والوالدين والأخوة والأخوات) والشركة بشأن مصالحهم التجارية والاقتصادية.

بالرغم من أن هذه السياسة لا تسعى إلى وصف كافة حالات تعارض المصالح المحتملة التي يمكن أن تنشأ، فيما يلي بعض حالات تعارض المصالح التي يتعين على أعضاء مجلس الإدارة والموظفين تجنبها:

- الحصول على أي ميزة نتيجة لمنصب الشخص كعضو مجلس إدارة أو موظف بالشركة
- الاشتراك في أي سلوك أو نشاط يتداخل بشكل غير مناسب مع علاقات العمل الحالية أو المرتقبة للشركة مع الغير
- قبول رشاوي أو عمولات خفية أو أي مدفوعات غير مشروعة مقابل خدمات تتعلق بمزاولة نشاط الشركة
- قبول أو الإيعاز إلى أحد أفراد الأسرة المباشرين لعضو مجلس الإدارة أو الموظف بقبول هدية من أشخاص أو جهات تتعامل مع الشركة في الحالات التي يتوقع أن تؤثر الهدية على تصرفات عضو مجلس الإدارة بصفته أحد أعضاء الشركة وذلك في ضوء مجمل الظروف السائدة.

تعارض المصالح – أحكام عامة

يتعين على مجلس الإدارة اتخاذ كافة التدابير المعقولة لتحديد ومنع أو التعامل مع حالات تعارض المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة أو أحد موظفي الشركة أو أحد أقربائه أو شركة تابعة له أو لأحد أقاربه وبين عملائه وموظفيه ووكلائه أو استغلال المعلومات السرية لهؤلاء العملاء، وعلى الأخص الحالات التالية:

1. إبرام صفقات على أوراق مالية يكون أحد عملاء الشركة طرفاً فيها.
2. إبرام صفقات على الأوراق المالية عن طريق استغلال المعلومات السرية الخاصة بالعملاء.
3. تقديم مشورة أو توصية غير مناسبة إلى العميل للقيام بعملية أو إبرام صفقة على أوراق مالية بهدف تحقيق منفعة لأحد موظفي أو وكلاء الشركة
4. الإدلاء بأي معلومات سرية تكون قد وصلت إلى أحد موظفي أو وكلاء الشركة إلى شخص آخر بهدف إبرام صفقة على أوراق مالية، يكون أحد عملاء الشركة الطرف الآخر فيها أو تقديم المشورة أو توصية إلى شخص آخر لإبرام هذه الصفقة.

تعارض المصالح – أعضاء مجلس الإدارة

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة التصرف في كافة الأوقات بما يخدم مصالح الشركة وليس مصالح أو جهات معينة، وهذا يعني وضع المصلحة الشخصية جانباً وأداء واجباتهم في تسيير شئون الشركة بطريقة تعزز ثقة الجمهور واطمئنانه إلى نزاهة مجلس الإدارة وموضوعيته وحياديته.

يجب ألا يحصل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة بشكل مباشر أو غير مباشر على أي ربح من منصبه بهذه الصفة

الإفصاح عن تعارض المصالح من قبل عضو مجلس الإدارة

يتعين على عضو مجلس الإدارة الإفصاح فوراً لرئيس مجلس الإدارة عن أي حالة تشتمل أو يتوقع بطريقة معقولة أن تشتمل على تعارض للمصالح.

المصلحة في الأعمال والعقود التي تبرم لصالح الشركة

لا يجوز لعضو مجلس الإدارة – بدون موافقة من الجمعية العمومية (على أن تجدد هذه الموافقة سنوياً) – أن تكون له أي مصلحة (بشكل مباشر أو غير مباشر) في الأعمال أو العقود التي تبرم لصالح الشركة باستثناء الأعمال التي تنفذ عن طريق طرح مناقصة عامة وذلك في حال قدم عضو مجلس الإدارة أفضل عرض.

يلتزم عضو مجلس الإدارة بإبلاغ المجلس بمصالحه الشخصية في الأعمال والعقود التي تبرم لصالح الشركة ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع، ولا يجوز للعضو الذي لديه تلك المصالح المشاركة في التصويت على القرار الذي سيتم إصداره في هذا الشأن. كما يجب على رئيس مجلس الإدارة إبلاغ الجمعية العمومية بشأن الأعمال والعقود التي يكون لعضو مجلس الإدارة مصالح فيها، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص يعد من قبل مراقب حسابات الشركة.

المصلحة في الأعمال التي تنافس أعمال الشركة وتقديم التسهيلات الائتمانية أو الضمانات

لا يجب أن يشارك عضو مجلس الإدارة في أي أعمال أو أنشطة قد تشكل منافسة لأعمال وأنشطة الشركة، كما لا يجب أن تقدم الشركة تسهيلات ائتمانية من أي نوع إلى أعضاء مجلس إدارتها أو ضمان أي قرض يتم منحه بموجب عقد يخص أي عضو بالمجلس مع الغير.

تعارض المصالح – الموظفين

تتوقع الشركة من موظفيها تجنب أي أنشطة شخصية أو مصالح مالية أو غير مالية يمكن أن تتعارض مع التزامهم بأداء مهام وظائفهم بشكل فعال.

لا يجب على الموظفين المشاركة في نشاط تجاري خارجي أو مشروع يمكن بحكم طبيعته أو نطاقه أو متطلبات وقته أن:

- يشتمل على تعارض للمصالح من شأنه صرف الموظف عن أداء واجباته بطريقة نزيهة ومحايدة
- يتعارض مع الأداء المُرضي للعمل لدى الشركة أو صرف الموظف عن الاهتمام بعمله اليومي
- يترتب عليه مخاطرة أو إساءة استخدام للسلطة أو المعلومات
- يؤثر بشكل سلبي على مصالح الشركة أو سمعتها

القاعدة السابعة: الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

1. آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفاف

تحرص إدارة شركة بيت الأوراق المالية على اتباع أعلى المعايير الخاصة بالإفصاح والشفافية، وذلك حرصا من إدارة الشركة على معاملة كافة مساهميها الحاليين والمحتملين وكافة أصحاب المصالح بعدالة ودون تمييز، هذا وقد تم اعتماد آليات العرض والإفصاح من قبل مجلس الإدارة، وتراعي آليات العرض والإفصاح المتبعة من قبل الشركة على تحري الدقة والشفافية في عرض البيانات والمعلومات سواء كانت مالية أو غير مالية، كما يتم الإفصاح عن المعلومات الجوهرية في الوقت المناسب ووفقا لتعليمات الهيئة في هذا الخصوص، كما تقوم إدارة الشركة بمراجعة آليات ونظم الإفصاح والشفافية بشكل دوري، للتأكد من مواكبتها لأفضل الممارسات الدولية المعمول بها في هذا الشأن.

2. سجل إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

قامت إدارة الشركة بإعداد سجل خاص بإفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، هذا ويحق لكافة مساهمي الشركة الاطلاع على ذلك السجل دون أي رسم أو مقابل، كما يتم تحديث بيانات السجل بشكل دوري بناء على الافصاحات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.

3. وحدة شؤون المستثمرين

قامت إدارة الشركة بإنشاء وحدة لتنظيم شؤون المستثمرين، والتي تتبع إلى نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، مما يجعلها تتمتع بالاستقلالية المناسبة، وتعمل الوحدة على توفير كافة البيانات والمعلومات اللازمة للمساهمين والمستثمرين المحتملين، وذلك من خلال وسائل الإفصاح المتعارف عليها، ومن ضمنها الموقع الإلكتروني للشركة.

4. تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات

تولي إدارة الشركة اهتماما خاصا بتطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، حيث قامت الشركة بإطلاق موقعها الإلكتروني الجديد والذي اشتمل على قسم مخصص لنظام الحوكمة المتبع داخل الشركة، كما يحتوي الموقع الإلكتروني على البيانات المالية المرحلية وكذلك البيانات المالية السنوية المدققة للشركة، هذا بالإضافة إلى كافة الإفصاحات الخاصة بالمعلومات والأحداث الجوهرية المتعلقة بالشركة، والعديد من البيانات والمعلومات التي تساعد المساهمين أو المستثمرين المحتملين وأصحاب المصالح على ممارسة حقوقهم وتقييم أداء الشركة.

القاعدة الثامنة: احترام حقوق المساهمين

1. تحديد وحماية الحقوق العامة للمساهمين

تنص المادة (15) من النظام الأساسي لشركة بيت الأوراق المالية على الحقوق العامة للمساهمين بما يضمن ممارسة جميع المساهمين لحقوقهم بعدالة ودون تمييز، كما تنص سياسة علاقة المستثمرين والأطراف أصحاب المصالح، المعتمدة من قبل مجلس إدارة الشركة على كافة الحقوق الواجبة لمساهمي الشركة، وعلى ضرورة معاملة جميع المساهمين المالكين لذات النوع من الأسهم بالتساوي ودون تمييز بين أي منهم، هذا ويندرج ضمن تلك الحقوق المنصوص عليها في النظام الأساسي واللوائح الداخلية للشركة ما يلي:

- التصرف في الأسهم من تسجيل للملكية ونقلها و/أو تحويلها
- المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتعديل النظام الأساسي وعقد التأسيس للشركة، وكذلك القرارات المتعلقة بالمعاملات غير المعتادة التي قد تؤثر على مستقبل أو نشاط الشركة، مثل عمليات الدمج وبيع جزء كبير من موجوداتها أو تصفية الشركات التابعة
- مراقبة أداء الشركة بشكل عام وأعمال مجلس الإدارة بشكل خاص
- الحصول على معلومات أساسية دقيقة وشاملة وكافية وفي الوقت المطلوب، بما في ذلك الاستراتيجيات التشغيلية والاستثمارية لدى الشركة من أجل تقييم البيانات المالية وأداء الشركة
- تحميل أعضاء المجلس أو الإدارة التنفيذية المسؤولية والمطالبة بمسائلتهم في حالة إخفاقهم في أداء المهام الموكلة إليهم
- استلام توزيعات الأرباح والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية
- الحصول على حصة من موجودات الشركة في حالة تصفيتها
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

2. المتابعة المستمرة للبيانات الخاصة بالمساهمين

لأغراض المتابعة المستمرة للبيانات الخاصة بالمساهمين قامت الشركة بالتعاقد مع الشركة الكويتية للمقاصة، وذلك للقيام بحفظ سجل المساهمين، والذي يشتمل على أسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم بالإضافة إلى الأسهم المملوكة لكل منهم، كما يتم التأشير في ذلك السجل بأي تغييرات تطرأ على البيانات الواردة فيه، هذا ويتاح لكافة المساهمين الاطلاع على سجل المساهمين، كما يتم التعامل مع البيانات الواردة في السجل وفقا لأقصى درجات الحماية والسرية.

3. تشجيع المساهمين على المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة

تتم الدعوة إلى اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة، وذلك من خلال الآلية الواردة في قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، حيث توجه الدعوة متضمنة على جدول الأعمال وزمان ومكان انعقاد الاجتماع عن طريق

الإعلان مرتين، حيث يتم الإعلان في المرة الثانية بعد مضي مدة لا تقل عن سبعة أيام من تاريخ نشر الإعلان الأول وقبل انعقاد الاجتماع بسبعة أيام على الأقل، هذا ويتم الإعلان من خلال صحيفتين محليتين بالإضافة إلى نشر الإعلان على الموقع الإلكتروني للشركة وكذلك على صفحة الشركة في الموقع الإلكتروني لدى شركة بورصة الكويت.

هذا وتقوم الشركة بإتاحة وتوفير كافة البيانات والمعلومات المرتبطة ببنود جدول الأعمال، وذلك قبل وقت كاف من انعقاد اجتماع الجمعية العامة للمساهمين، مما يتيح الفرصة لكافة مساهمي الشركة بالاطلاع على تلك البيانات والمعلومات وبالتالي المشاركة الفعالة في تلك الاجتماعات، كما يقوم كل من رئيس مجلس الإدارة أو مراقب حسابات الشركة بالإجابة على كافة أسئلة واستفسارات المساهمين سواء تلك الخاصة بالمركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، أو المتعلقة بالنشاط التشغيلي للشركة وخططها المستقبلية

كما تقوم الشركة بإتاحة الفرصة لكافة المساهمين بالتصويت على قرارات الجمعية العامة سواء بصفة شخصية أو بالإنابة، هذا بالإضافة إلى القيام بالتصويت لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، حيث لا يتم فرض أية رسوم على مساهمي الشركة مقابل حضور اجتماعات الجمعية العامة أو منح ميزة تفضيلية لأي فئة مقابل الفئات الأخرى من المساهمين.

القاعدة التاسعة: إدراك دور أصحاب المصالح

1. النظم والسياسات التي تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح

قامت شركة بيت الأوراق المالية بوضع عدة نظم وسياسات تكفل حماية حقوق أصحاب المصالح، حيث أن أحد المرتكزات الأساسية في نجاح الشركة بتحقيق أهدافها هو نتيجة للجهود المشتركة للعديد من الأطراف بما في ذلك العملاء والموردين والموظفين والمستثمرين والأطراف الأخرى التي لديها علاقات أعمال مع الشركة.

هذا وقد تم إعداد تلك النظم والسياسات للعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- المعاملة على أساس عادل ومنصف.
- الحصول على تعويض في حال وجود أي انتهاكات لحقوقهم التي تقرها الأنظمة وتحميها العقود المبرمة معهم.
- التمتع بنفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة في التعامل مع الشركة، وذلك يشمل أيضا التزام الشركة بسياسة المشتريات من ضمن السياسات والممارسات الأخرى.
- التزام الشركة بسياسة خصوصية وسرية البيانات.
- الحصول على ما يلي مدرجا في كل عقد بين الأطراف أصحاب المصالح والشركة:
  - الإجراءات والآليات الواجب اتباعها في حال مخالفة أي طرف لالتزاماته
  - إجراءات دفع تعويضات في حالة وقوع مخالفات
- الحصول على معلومات الشركة ذات الصلة التي تكون ضرورية للأطراف أصحاب المصالح.
- الإفصاحات الصريحة والواضحة عن المعلومات ذات الصلة.
- إخطارهم بشأن برنامج الإبلاغ عن المخالفات لدى الشركة وينبغي أن تقدم لهم الحماية الكافية وفقا لمتطلبات سياسة الإبلاغ عن المخالفات.
- تزويدهم بآلية مناسبة (من خلال برنامج الإبلاغ عن المخالفات) في حال رغبتهم إخطار مجلس الإدارة بأي ممارسات غير صحيحة تقوم بها الشركة.

2. تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة

تقوم إدارة الشركة بتشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة وذلك من خلال اتباع نهج يعتمد على الشفافية والتعامل على أساس عادل مع كافة أصحاب المصالح، كما تعمل إدارة الشركة على خلق ثقافة لدى الموظفين لربط أدائهم وتطورهم الوظيفي بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة، مما يؤدي إلى تشجيع الموظفين على المشاركة الفعالة والمستمرة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة.

القاعدة العاشرة: تعزيز وتحسين الأداء

1. تطبيق متطلبات حصول كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على برامج تدريبية

تولي شركة بيت الأوراق المالية عمليات التدريب والتأهيل المستمر لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عناية خاصة، حيث تؤمن إدارة الشركة بأن عمليات التدريب المستمر تساهم في تحقيق أهداف الشركة، وذلك من خلال ممارسة كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمهام المناطة بهم على الوجه الأكمل، حيث تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت باعتماد البرامج التدريبية وورش العمل السنوية وذلك بالتعاون مع إدارة الموارد البشرية بالشركة، حيث يراعى من خلال تلك الدورات الحاجات التدريبية للمرشح سواء أكان عضو مجلس إدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة..

2. تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

قامت الشركة بوضع مؤشرات أداء أساسية (KPIs) وذلك لقياس أداء مجلس الإدارة ككل ومساهمة كل عضو من أعضاءه، هذا بالإضافة إلى وضع مؤشرات أداء لكافة لجان المجلس ولأعضاء الإدارة التنفيذية أيضاً، حيث قامت الشركة بعمليات تقييم الأداء وذلك في ضوء مؤشرات الأداء والأهداف الموضوعة، وذلك بهدف تحديد أية انحرافات والقيام بعلاجها بما يضمن الأداء المتميز لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبالتالي تحقيق أهداف الشركة.

3. جهود مجلس الإدارة بخلق القيم المؤسسية

يحرص مجلس إدارة شركة بيت الأوراق المالية على خلق القيم المؤسسية داخل الشركة، وذلك من خلال وضع الآليات والإجراءات التي تعمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة، وتحسين معدلات الأداء، كما تعمل إدارة الشركة بشكل مستمر على التطوير المستمر لنظم التقارير المتكاملة داخل الشركة كي تصبح أكثر شمولية، مما يساعد كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على اتخاذ القرارات بشكل منهجي وسليم.

4. القاعدة الحادية عشر: التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية

تم وضع سياسة المسئولية الاجتماعية للشركة لضمان مساهمة الشركة في المجتمع والمنطقة المتواجدة بها. إن التزام الشركة بالمسئولية يعتبر المفتاح لنجاح أي مؤسسة. نهدف إلى العمل بموجب نموذج أعمال مستدام ينتج القيمة من خلال بناء علاقات متعمقة وواسعة النطاق وطويلة الأجل مع عملاءنا وغيرهم من أفراد المجتمع الذي نعمل فيه. تتجسد المسئولية الاجتماعية للشركة في القيم التي تتبناها الشركة وتشكل الأساس لكيفية إنجاز العمل حيث يتم تطوير المنتجات وتقديم الخدمات طبقاً لأهدافنا والتزاماتنا.

هذا وقد قامت إدارة الشركة بعدة مبادرات وذلك لإبراز جهود الشركة المبذولة في مجال العمل الاجتماعي، حيث يعد من أبرز تلك المبادرات حرص إدارة الشركة على استقطاب العمالة الوطنية، والحرص على توفير التدريب المناسب وذلك لتهيئة العمالة الوطنية للقيام بالدور المنشود في بناء ونهضة دولة الكويت.

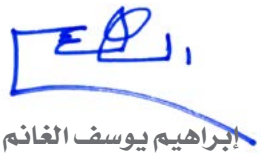

إبراهيم يوسف الغانم

رئيس مجلس الإدارة

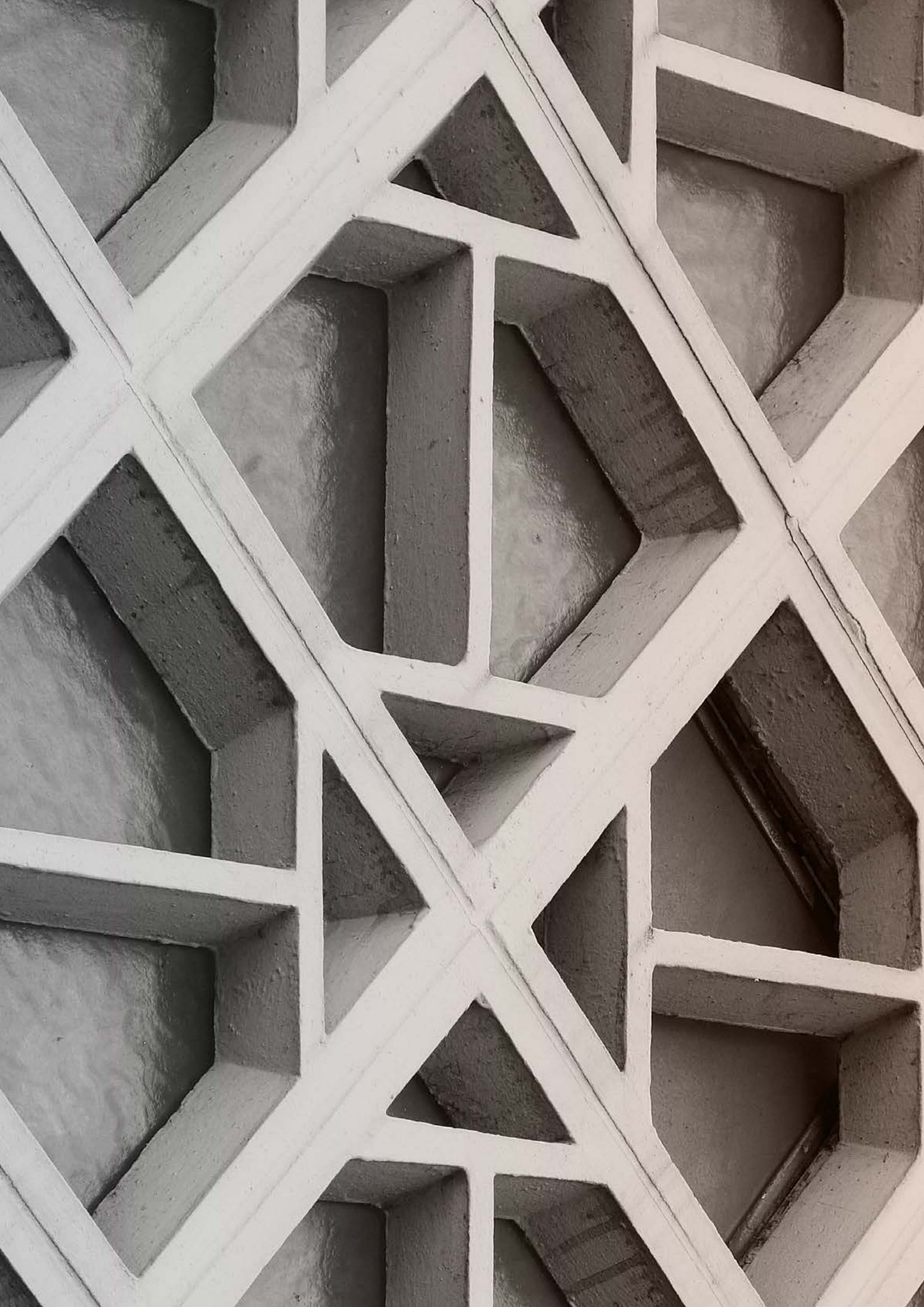

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

للفترة من 2016/01/01 إلى 2016/12/31

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

إلى مساهمي: شركة بيت الأوراق المالية.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وفقاً للعقد الموقع بيننا فإننا في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة نقدم التقرير التالي:

إننا في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة قد راقبنا ودققنا العقود المتعلقة بالمعاملات والأنشطة التي طرحتها الشركة خلال الفترة من 2016/01/01 إلى 2016/12/31 ولقد قمنا بالمراقبة والمراجعة الواجبة لإبداء الرأي عما إذا كانت الشركة قد التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك بالفتاوى والقرارات والمبادئ والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا، أما مسؤوليتنا تنحصر في إبداء رأي مستقل في مدى التزام الشركة بذلك بناء على تدقيقنا.

لقد قمنا بالمراقبة بالكيفية المناسبة والمراجعة التي اشتملت على فحص العقود والإجراءات المتبعة في الشركة على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات، كما حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات الضرورية لإصدار الرأي في مدى تماشي أعمال الشركة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

في رأينا أن العقود والوثائق والعمليات التي أبرمتها الشركة خلال الفترة من 2016/01/01 إلى 2016/12/31 ، والتي اطلعنا عليها، قد تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ونحيطكم علماً بأن الشركة لا تقوم بإخراج الزكاة نيابة عن المساهمين.

هذا ونسأل الله العلي القدير أن يوفق القائمين على الشركة لخدمة ديننا الحنيف ووطننا العزيز وأن يُحقق للجميع الرشاد والسداد، والله ولي التوفيق.

هيئة الرقابة الشرعية

د/ جراح نايف الفضلي	أ/ سالم مفيد عيد	أ /عبدالله سيف السيف
رئيس الهيئة	عضو الهيئة	عضو الهيئة

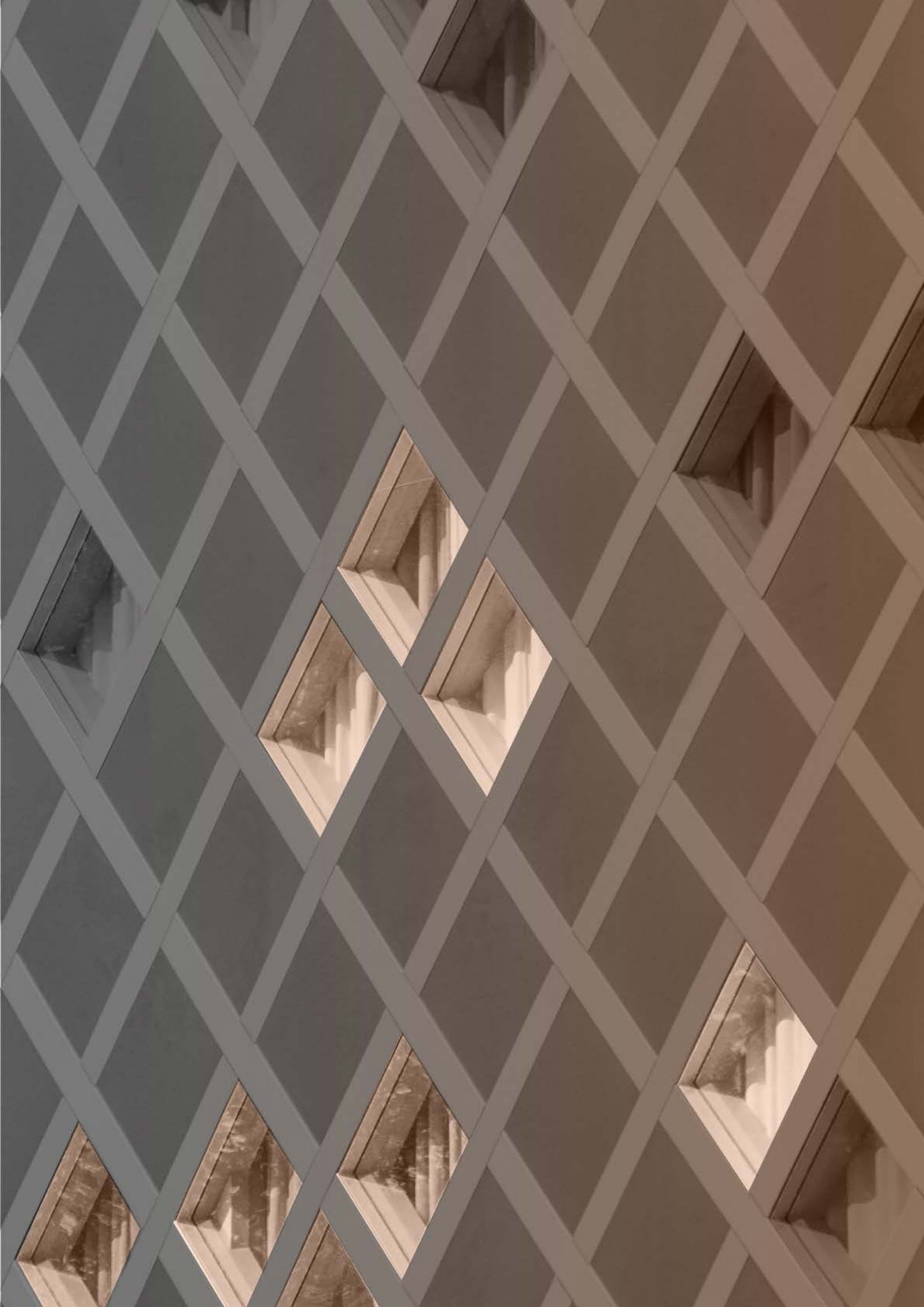

بيت الأوراق المالية
THE SECURITIES HOUSE

2016
التقرير السنوي

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات المستقل

31 ديسمبر 2016

بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع. وشركاتها التابعة
الكويت

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرات السادة مساهمي شركة بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع.، دولة الكويت المحترمين

تقرير عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لشركة بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع. ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2016، وبيانات الدخل، والدخل الشامل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وكذلك إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2016 وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" والواردة ضمن تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقًا لقواعد أخلاقيات المهنة الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (قواعد مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين)، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملاءمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور التي كان لها أهمية قصوى في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها بدون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل كيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له:

الانخفاض في قيمة الاستثمارات في شركات زميلة:

يُعد الاستثمار في الشركات الزميلة هو الأصل الأكثر أهمية بالنسبة للمجموعة. ووفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية، فإنه يتعين على المجموعة تحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض قيمة الاستثمارات في شركات زميلة. يعتبر هذا الاختبار إلى جانب مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة، إن وجد، أمورًا جوهرية لتدقيقنا نظرًا لأن تحديد هذه الأمور يتطلب وضع أحكامًا هامة من جانب الإدارة. لذلك اعتبرنا أن تحديد واختبار الانخفاض في قيمة الشركات الزميلة كأحد أمور التدقيق الرئيسية. إن سياسة المجموعة المتعلقة بتحديد الانخفاض في قيمة الشركات الزميلة مفصح عنها في إيضاح 2.9 من البيانات المالية المجمعة.

كجزء من إجراءات تدقيقنا، فقد قمنا بتحديد الدليل الموضوعي الذي استندت إليه الإدارة في تحديد ما إذا كانت الاستثمارات في الشركات الزميلة قد انخفضت قيمتها، بالإضافة إلى اختبار المدخلات الرئيسية التي تمثل تقدير المجموعة للقيمة العادلة ناقصًا تكلفة البيع أو قيمة الاستخدام. كما قمنا باختبار تقديرات القيم العادلة استنادًا إلى أسعار أحدث معاملات تمت في السوق والمتعلقة بالأصول المتطابقة، مع مراعاة العوامل الكمية والنوعية المصاحبة للقياس. وبالنسبة لتقديرات قيمة الاستخدام، فقد تحققنا من مدى معقولية الافتراضات الرئيسية بما في ذلك توقعات الأرباح واختيار معدلات النمو والخصم. لقد أخذنا في اعتبارنا مدى دقة الموازنات وعمليات التوقع السابقة، ومدى استيعاب أنماط النمو المستخدمة. وقمنا كذلك بإجراء تقييم لتحليل حساسية الإدارة للتأكد من أثر التغييرات المحتملة بشكل معقول على الافتراضات الرئيسية.

وقمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة بشأن تلك الافتراضات، والمبينة في إيضاح 9 من البيانات المالية المجمعة.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. حصلنا على تقرير مجلس إدارة الشركة الأم قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ونتوقع الحصول على الأقسام المتبقية من التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نعبر بأي شكل عن تأكيد أو استنتاج بشأنها.

فيما يتعلق بأعمال تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بصورة جوهرية مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها.

وإذا توصلنا، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها بشأن المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، إلى وجود أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا رفع تقرير حول تلك الوقائع. ليس لدينا ما يستوجب التقرير عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وكذلك عن وضع نظم الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من أية أخطاء مادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها وفقًا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، متى كان ذلك مناسبًا، ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

تتمثل مسؤولية المكلفين بالحوكمة في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف أي خطأ مادي في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجمّع على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكامًا مهنية ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساسًا لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يشمل التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكًا جوهريًا حول قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرات السادة مساهمي
شركة بيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع.، دولة الكويت المحترمين (تتمة)

التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مراقب الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية المجمعة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف والقيام بأعمال التدقيق للمجموعة، ونتحمل المسؤولية كاملةً عن رأينا.

ونتواصل مع المكلفين بالحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لعملية التدقيق وتوقيتها ونتائجها الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية قد نحددها خلال عملية التدقيق.

كما نزود أيضًا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، وإبلاغهم أيضًا بشأن جميع العلاقات وغيرها من الأمور التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر على استقلاليتنا والتدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ المكلفين بالحوكمة بها، فإننا نحدد تلك الأمور التي كان لها الأهمية خلال تدقيق البيانات المالية المجمعة للفترة الحالية، ولذلك فهي تعتبر من أمور التدقيق الرئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع القوانين أو اللوائح الإفصاح العلني عنها أو عندما نتوصل، في حالات نادرة للغاية، إلى أنه لا يجب الإفصاح عن أمرٍ ما في تقريرنا، نظرًا لأنه من المتوقع أن يترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة بتقرير مجلس إدارة الشركة الأم فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما ورد في دفاتر الشركة. وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن كل ما نص قانون الشركات رقم ١ لسنة 2016، ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، وتعديلاتهما اللاحقة، على وجوب إثباته فيها، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم ١ لسنة 2016، ولائحته التنفيذية، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وتعديلاتهما اللاحقة، على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي المجمع.

نبين أيضا أنه خلال تدقيقنا، لم يرد إلى علمنا ما يشير إلى وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968، وتعديلاته اللاحقة، في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية واللوائح المتعلقة به أو لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010، بشأن هيئة أسواق المال واللوائح المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة أو مركزها المالي المجمع.

بدر عبدالله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش – الوزان وشركاه

الكويت في ... مارس 2017

بيان الدخل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

	إيضاح	2016	2015
		دينار كويتي	
العمليات المستمرة			
الإيرادات			
من أنشطة الاستثمار			
أرباح / (خسائر) محققة من بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		**9,596**	(532)
(خسائر) / أرباح محققة من بيع أصول مالية متاحة للبيع		**(1,069)**	320,502
إيرادات توزيعات وعوائد مرابحات مدينة		**172,142**	4,786
أرباح محققة من بيع استثمار في شركات زميلة	9 (ب)	**955,289**	394,993
أرباح / (خسائر) غير محققة من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	7	**40,609**	(2,061,298)
خسارة انخفاض في قيمة أصول مالية متاحة للبيع	8	**(108,464)**	(1,195,682)
إيرادات أتعاب إدارة	18	**51,313**	31,265
إجمالي الإيرادات / (الخسائر) من أنشطة الاستثمار		**1,119,416**	(2,505,966)
(خسائر) / إيرادات أخرى		**(125,389)**	141,019
إجمالي الإيرادات / (الخسائر)		**994,027**	(2,364,947)
المصروفات			
تكاليف موظفين		**674,850**	833,768
مصروفات عمومية وإدارية		**359,998**	453,545
مجموع المصروفات		**1,034,848**	1,287,313
الخسارة قبل الحصة في النتائج والانخفاض في القيمة وتكاليف مرابحات دائنة والضرائب		**(40,821)**	(3,652,260)
حصة في نتائج شركات زميلة	9	**287,901**	32,981
تحقق شهرة سلبية / (خسارة انخفاض في قيمة) استثمار في شركات زميلة	9 (د)	**538,545**	(5,904,448)
تكاليف مرابحات دائنة		**-**	(431,755)
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		**(5,692)**	-
ضريبة دعم العمالة الوطنية		**(16,891)**	(14,744)
الزكاة		**(6,520)**	(5,841)
ربح / (خسارة) السنة من العمليات المستمرة		**756,522**	(9,976,067)
ربح السنة من العمليات المتوقفة	4	**-**	11,169,447
ربح السنة		**756,522**	1,193,380
العائد لـ:			
مساهمي الشركة الأم		**757,624**	1,186,596
حصص غير مسيطرة		**(1,102)**	6,784
ربح السنة		**756,522**	1,193,380
ربحية السهم الأساسية والمخففة العائدة لمساهمي الشركة الأم	5	**1.5 فلس**	2.3 فلس
(خسارة) / ربحية السهم الأساسية والمخففة من العمليات المستمرة العائدة لمساهمي الشركة الأم	5	**1.5 فلس**	(19.6) فلس

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

	إيضاح	دينار كويتي 2016	2015
ربح السنة		**756,522**	1,193,380
الخسارة الشاملة الأخرى:			
الأرباح / (الخسائر) الشاملة الأخرى التي سيتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل المجمع في فترات لاحقة:			
تعديل ترجمة عملات أجنبية		**(6,127,305)**	(2,097,778)
حصة في الأرباح / (الخسائر) الشاملة الأخرى لشركات زميلة	9	**207,452**	(811,344)
معاد تصنيفه إلى بيان الدخل نتيجة بيع استثمار في شركات زميلة	9 (ب)	**299,457**	(662,414)
الخسائر الشاملة الأخرى للسنة		**(5,620,396)**	(3,571,536)
إجمالي الخسائر الشاملة للسنة		**(4,863,874)**	(2,378,156)
العائد لـ:			
مساهمي الشركة الأم		**(4,862,772)**	(2,386,239)
حصص غير مسيطرة		**(1,102)**	8,083
		(4,863,874)	(2,378,156)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2016

	إيضاح	2016	2015
		دينار كويتي	
الموجودات			
أرصدة لدى البنوك ونقد	6	**1,794,237**	2,505,256
استثمارات مرابحة قصيرة الأجل	6	**2,926,358**	4,014,871
حسابات مدينة ومدفوعات مقدماً		**373,968**	1,915,427
أصول مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	7	**2,475,298**	1,870,338
أصول مالية متاحة للبيع	8	**409,274**	2,897,724
استثمار في شركات زميلة	9	**37,781,187**	46,454,710
ممتلكات ومعدات		**215,158**	-
مجموع الموجودات		**45,975,480**	59,658,326
حقوق الملكية			
رأس المال	10	**48,000,000**	68,000,000
احتياطي قانوني	10	**78,673**	-
احتياطي ترجمة عملات أجنبية		**(5,236,976)**	627,158
احتياطي أسهم خزينة	10	**-**	4,340,801
أسهم خزينة	11	**-**	(11,982,322)
التغيرات المتراكمة في حقوق ملكية شركات زميلة		**(266,802)**	(510,540)
أرباح مرحلة / (خسائر متراكمة)		**678,951**	(8,104,229)
حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم		**43,253,846**	52,370,868
حصص غير مسيطرة		**11,345**	189,450
مجموع حقوق الملكية		**43,265,191**	52,560,318
المطلوبات			
مرابحات دائنة	12	**-**	4,808,900
حسابات دائنة ومستحقات		**2,641,193**	2,263,260
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		**69,096**	25,848
إجمالي المطلوبات		**2,710,289**	7,098,008
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		**45,975,480**	59,658,326

إبراهيم يوسف الغانم
رئيس مجلس الإدارة

فهد فيصل بودي
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

	إيضاح	دينار كويتي 2016	2015
الأنشطة التشغيلية			
ربح / (خسارة) السنة من العمليات المستمرة		**756,522**	(9,976,067)
ربح السنة من العمليات المتوقفة		**-**	11,169,447
تعديلات لـ:			
(أرباح) / خسائر محققة من بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		**(9,596)**	532
خسائر / (أرباح) محققة من بيع أصول مالية متاحة للبيع		**1,069**	(320,502)
إيرادات توزيعات وعوائد مرابحات مدينة		**(172,142)**	(4,786)
أرباح محققة من بيع استثمار في شركات زميلة	9 (ب)	**(955,289)**	(394,993)
أرباح محققة من بيع استثمار في شركة تابعة	4	**-**	(11,169,447)
حصة في نتائج شركات زميلة	9	**(287,901)**	(32,981)
(أرباح) / خسائر غير محققة من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	7	**(40,609)**	2,061,298
خسارة انخفاض قيمة أصول مالية متاحة للبيع	8	**108,464**	1,195,682
(شهرة سلبية) / خسارة انخفاض قيمة شركات زميلة	9 (أ، د)	**(538,545)**	5,904,448
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		**43,248**	17,955
تكاليف مرابحات دائنة		**-**	431,755
		(1,094,779)	(1,117,659)
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:			
حسابات مدينة ومدفوعات مقدمًا		**1,480,721**	(1,065,590)
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		**(554,755)**	162,672
حسابات دائنة ومستحقات		**91,007**	(486,428)
النقد المستخدم في العمليات		**(77,806)**	(2,507,005)
المدفوع لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين		**-**	(7,021)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية		**(77,806)**	(2,514,026)
الأنشطة الاستثمارية			
استثمار في مرابحات مدينة		**(1,614,020)**	-
تحصيل مرابحات مدينة		**1,614,020**	-
شراء أصول مالية متاحة للبيع		**(30,190)**	(2,272,500)
متحصلات من بيع أصول مالية متاحة للبيع		**2,409,107**	320,502
شراء استثمار في شركة زميلة	9 (أ)	**(389,038)**	(58,948)
متحصلات من بيع استثمارات في شركات زميلة	9 (ب)	**-**	3,625,896
شراء حصص في شركات تابعة	3	**(35,000)**	-
متحصلات من بيع شركات تابعة	4	**-**	8,219,577
إيرادات توزيعات وعوائد مرابحات مدينة مستلمة		**172,142**	4,786
توزيعات مستلمة من شركة زميلة	9	**415,000**	400,000
شراء ممتلكات ومعدات		**(215,158)**	-
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية		**2,326,863**	10,239,313
الأنشطة التمويلية			
سداد تخفيض رأس المال	10	**(3,929,104)**	-
بيع أسهم خزينة		**-**	826,176
حصة الحقوق غير المسيطرة في تخفيض رأس المال لشركة تابعة	3	**(125,000)**	-
صافي الحركة على الحقوق غير المسيطرة		**5,515**	1,299
سداد مرابحات دائنة		**-**	(3,067,225)
تكاليف مرابحات دائنة مدفوعة		**-**	(431,755)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**(4,048,589)**	(2,671,505)
(النقص) / الزيادة في النقد والنقد المعادل		**(1,799,532)**	5,053,782
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		**6,520,127**	1,466,345
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر	6	**4,720,595**	6,520,127

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

دينار كويتي

	حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم										
	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي ترجمة عملات أجنبية	احتياطي برنامج شراء أسهم للموظفين	احتياطي أسهم خزينة	أسهم خزينة	التغيرات المتراكمة في حقوق ملكية شركات زميلة	أرباح مرحلة (خسائر متراكمة)	المجموع الفرعي	حقوق غير مسيطرة	حقوق غير مسيطرة متعلقة بالعمليات المتوقفة	مجموع حقوق الملكية
كما في 1 يناير 2016	68,000,000	-	627,158	-	4,340,801	(11,982,322)	(510,540)	(8,104,229)	52,370,868	189,450	-	52,560,318
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	757,624	757,624	(1,102)	-	756,522
(الخسائر) / الأرباح الشاملة الأخرى	-	-	(5,864,134)	-	-	-	243,738	-	(5,620,396)	-	-	(5,620,396)
إجمالي (الخسائر) / الأرباح الشاملة للسنة	-	-	(5,864,134)	-	-	-	243,738	757,624	(4,862,772)	(1,102)		(4,863,874)
إلغاء أسهم خزينة	(2,550,000)		-	-	(4,340,801)	11,982,322	-	(5,091,521)	-	-	-	-
شطب خسائر متراكمة	(13,195,750)		-	-	-	-	-	13,195,750	-	-	-	-
تخفيض رأس المال	(4,254,250)		-	-	-	-	-	-	(4,254,250)	-	-	(4,254,250)
المحول للاحتياطيات	-	78,673	-	-	-	-	-	(78,673)	-	-	-	-
حصة الحقوق غير المسيطرة في تخفيض رأس المال لشركة تابعة	-		-	-	-	-	-	-	-	(125,000)	-	(125,000)
شراء حصص في شركات تابعة من الحقوق غير المسيطرة وتغيرات أخرى	-		-	-	-	-	-	-	-	(52,003)		(52,003)
كما في 31 ديسمبر 2016	**48,000,000**	**78,673**	**(5,236,976)**	**-**	**-**	**-**	**(266,802)**	**678,951**	**43,253,846**	**11,345**	**-**	**43,265,191**
كما في 1 يناير 2015	68,000,000	-	3,496,334	545,456	11,267,842	(19,735,539)	193,119	(9,836,281)	53,930,931	181,367	4,970,544	59,082,842
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	1,186,596	1,186,596	6,784	-	1,193,380
(الخسائر) / الأرباح الشاملة الأخرى	-	-	(2,869,176)	-	-	-	(703,659)	-	(3,572,835)	1,299	-	(3,571,536)
إجمالي (الخسائر) / الأرباح الشاملة للسنة	-	-	(2,869,176)	-	-	-	(703,659)	1,186,596	(2,386,239)	8,083	-	(2,378,156)
إعادة تصنيف احتياطي	-	-	-	(545,456)	-	-	-	545,456	-	-	-	-
بيع أسهم خزينة	-	-	-	-	(6,927,041)	7,753,217	-	-	826,176	-	-	826,176
حصص غير مسيطرة ناتجة عن بيع شركات تابعة (إيضاح 4)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(4,970,544)	(4,970,544)
كما في 31 ديسمبر 2015	68,000,000	-	627,158	-	4,340,801	(11,982,322)	(510,540)	(8,104,229)	52,370,868	189,450	-	52,560,318

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 تشكل جزءً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2016

1. التأسيس والأنشطة

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة لبيت الأوراق المالية ش.م.ك.ع. ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وفقاً لقرار أعضاء مجلس الإدارة بتاريخ 29 مارس 2017. إن مساهمي الشركة الأم لهم صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة في الجمعية العمومية السنوية.

إن الشركة الأم هي شركة مساهمة كويتية عامة تم تأسيسها وتسجيلها بالكويت في 28 مارس 1982 وتعمل في مجال التداول والوساطة في الأوراق المالية لحسابها أو لحساب الغير، وعرض وبيع الأوراق المالية المصدرة من قبل الغير، والقيام بمهام أمين ومراقب الاستثمار، وتقديم خدمات الاستشارات والدراسات والبحوث المالية، وتأسيس وإنشاء شركات وصناديق الاستثمار المالي والعقاري والصناعي ومتعددة الأغراض، وإدارة الأموال لصالح الغير، والاستثمار في القطاعات العقارية والاقتصادية الأخرى، وأنشطة التمويل والوساطة في عمليات الاقتراض والتجارة الدولية. تمارس الشركة الأم كافة أنشطتها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وتخضع لإشراف بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال باعتبارها شركة استثمار.

في 1 فبراير 2016، تم نشر قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 في الجريدة الرسمية وجرى العمل به اعتباراً من 26 نوفمبر 2012. وطبقاً للقانون الجديد، فقد تم إلغاء قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته اللاحقة. صدرت اللائحة التنفيذية الجديدة للقانون رقم 1 لسنة 2016 بتاريخ 12 يوليو 2016 وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 17 يوليو 2016، وهي ما ألغت اللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012.

إن المقر الرئيسي لأعمال الشركة الأم وعنوانها المسجل هو الطابق 18، برج الداو، شارع خالد بن الوليد، الشرق، ص.ب. 26972 الصفاة 13130، الكويت.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وذلك وفقاً للتعليمات المعمول بها لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات "معيار المحاسبة الدولي 39: الأدوات المالية: التحقق والقياس" حول المخصص المجمع والتي تحل محلها تعليمات بنك الكويت المركزي حول تكوين حد أدنى للمخصص العام، كما هو موضح بالسياسات المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم إمكانية تحصيلها.

أعُدت البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس الأصول المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو الأصول المالية المتاحة للبيع وفقاً للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي وهو العملة الرئيسية للشركة الأم.

2.2 معايير محاسبية جديدة ومعدلة

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية، التي يسري مفعولها على الفترات السنوية المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، في هذه البيانات المالية المجمعة. لم ينتج عن تطبيق هذه المعايير المعدلة أي أثر مادي على المبالغ المفصح عنها للسنة الحالية والسنوات السابقة، ولكنها قد تؤثر على المحاسبة عن معاملات وترتيبات مستقبلية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38: توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء

توضح التعديلات أساس معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ممتلكات وآلات ومعدات ومعيار المحاسبة الدولي 38 الموجودات غير الملموسة والذي يشير إلى أن الإيرادات تعكس نمط المزايا الاقتصادية الناتجة من تشغيل الأعمال (التي يمثل الأصل جزءا منها) بدلا من المزايا الاقتصادية المستهلكة من خلال استخدام الأصل. نتيجة لذلك، لا يمكن استخدام طريقة تعتمد على الإيرادات لاستهلاك الممتلكات والآلات والمعدات؛ ولا يجوز استخدامها إلا في ظروف محدودة للغاية لإطفاء الموجودات غير الملموسة. تسري التعديلات في المستقبل وليس لها أي أثر على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 مبادرة الإفصاح

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المتطلبات الحالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم 1، دون إدخال أي تغييرات جوهرية عليها. توضح التعديلات ما يلي:

- متطلبات المادية وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 1
- أنه يمكن الفصل بين البنود المحددة في بيان الدخل وبيان الدخل الشامل وبيان المركز المالي
- أن الشركات تتمتع بالمرونة في اختيارها لكيفية ترتيب عرض الايضاحات حول البيانات المالية
- أنه يجب عرض الحصة في الإيرادات الشاملة الأخرى للشركات الزميلة وشركات المحاصة المحتسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية بصورة مجمعة في بند فردي واحد، وتوزيعها بين هذه البنود التي سوف – أو لن – يعاد تصنيفها لاحقًا إلى بيان الدخل.

فضلا عن ذلك، توضح التعديلات المتطلبات التي تسري عند عرض بنود الإجمالي الفرعي الإضافية في بيان المركز المالي وبيان الدخل وبيان الدخل الشامل. ليس لهذه التعديلات أي أثر على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

لم يكن للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي يسري مفعولها على الفترات السنوية المحاسبية التي تبدأ من 1 يناير 2016، أي أثر مادي على السياسات المحاسبية أو الأداء أو المركز المالي للمجموعة.

معايير صادرة ولكن لم يسر مفعولها بعد

تم إصدار المعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات التالية ولكنها لم يسر مفعولها حتى الآن ولم تُطبق بشكل مبكر من قبل المجموعة. تعتزم المجموعة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات عندما تصبح سارية المفعول.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية

في يوليو 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في صيغته النهائية ويسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بتطبيقه مبكراً. يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية 9 متطلبات تحقق وقياس الموجودات والمطلوبات المالية وبعض عقود بيع أو شراء الموجودات غير المالية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس. إن تطبيق هذا المعيار سيكون له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة، إلا أنه من غير المتوقع أن يكون له تأثيرًا جوهريًا على تصنيف وقياس المطلوبات المالية. يقدم المعيار الجديد نموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة" لقياس مدى الانخفاض في قيمة الموجودات المالية. إن المجموعة بصدد تقدير أثر هذا المعيار على البيانات المالية المجمعة للمجموعة عند تطبيقه.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 إيرادات من العقود المبرمة مع العملاء

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 في مايو 2014، والذي يقدم نموذج فردي شامل للشركات لاستخدامه في المحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء ويسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، مع السماح بتطبيقه مبكرًا. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 كيفية وتوقيت اعتراف المنشأة بالإيرادات، كما أنه يُلزم المنشأة بتزويد المستخدمين بإفصاحات ذات صلة تتضمن المزيد من المعلومات. يطرح المعيار نموذجًا فردياً مكونًا من خمس خطوات قائم على المبادئ ينطبق على كافة العقود مع العملاء. يلغي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 الإرشادات الحالية للاعتراف بالإيرادات بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم 18 الخاص بالإيرادات ومعيار المحاسبة الدولي رقم 11 الخاص بعقود الإنشاء بالإضافة إلى التفسيرات ذات الصلة عند سريانها. تقوم المجموعة حاليًا بتقييم أثر هذا المعيار.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار

في 13 يناير 2016، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 والذي يسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 16 محل معيار المحاسبة الدولي رقم 17 الخاص بعقود الإيجار مع تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 4، وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة رقم 15 وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة رقم 27 اعتباراً من تاريخ السريان. يحدد هذا المعيار الجديد مبادئ

الاعتراف والقياس والعرض وإفصاحات عقود الإيجار، بهدف ضمان قيام المستأجرين والمؤجرين بالإفصاح بشكل صادق عن المعلومات ذات الصلة التي تمثل تلك المعاملات. تقوم المجموعة حاليًا بتقييم أثر هذا المعيار.

ليس من المتوقع أن يكون لتطبيق المعايير الجديدة أو المعدلة الأخرى أي أثر مادي على المركز أو الأداء المالي المجمع للمجموعة. سيتم إدخال إفصاحات إضافية في البيانات المالية المجمعة عندما تصبح هذه المعايير سارية المفعول.

2.3 اندماج الأعمال

دمج الأعمال هي عملية تجميع أعمال منفصلة في كيان واحد نتيجة حصول منشأة واحدة وهو المشتري على السيطرة على واحد أو أكثر من الأعمال الأخرى. يتم استخدام طريقة الاقتناء المحاسبية لاحتساب عمليات دمج الأعمال. يتم قياس مبلغ الشراء المدفوع للاقتناء بالقيمة العادلة للموجودات والأسهم المصدرة والمطلوبات المتكبدة أو تلك التي يتم تحملها في تاريخ العملية. إن المبلغ المحول يتضمن القيمة العادلة لأي موجودات أو مطلوبات ناتجة من ترتيب شراء محتمل. يتم تحميل التكاليف التي تتعلق بعملية الاقتناء كمصاريف عند تكبدها. يتم مبدئياً قياس الموجودات المقتناة المحددة والمطلوبات وكذلك المطلوبات المحتملة التي يتم افتراض تحملها في عملية دمج الأعمال (صافي الموجودات المقتناة في عملية دمج الأعمال) بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء. يتم إدراج الحصص غير المسيطرة في الشركة التابعة المقتناة بنسبة حصة الحصص غير المسيطرة في صافي موجودات الشركة المقتناة.

عند تنفيذ عملية دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس الحصص المملوكة سابقاً في الشركة المقتناة بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة في بيان الدخل المجمع. يتم تحديد القيمة العادلة لحصص ملكية الشركة المقتناة في تاريخ الاقتناء باستخدام وسائل تقييم مع الأخذ في الاعتبار نتيجة المعاملات الحديثة لموجودات مماثلة في نفس الصناعة ونفس القطاع الجغرافي.

تعترف المجموعة بشكل منفصل بالمطلوبات المحتملة المتكبدة من عملية دمج الأعمال إذا كانت التزاماً قائماً من أحداث وقعت بالماضي ومن الممكن تقدير قيمتها العادلة بشكل موثوق به.

إن التعويض المستلم من البائع في عملية دمج الأعمال نتيجة حدث طارئ أو عدم تأكد متعلق بكل أو جزء من أصل أو التزام مدرج في تاريخ الاقتناء بقيمته العادلة وقت الاقتناء يتم إدراجه كأصل تعويض في تاريخ الاقتناء بقيمته العادلة وقت الاقتناء.

تستخدم المجموعة قيم مؤقتة للمحاسبة المبدئية عن عملية دمج الأعمال وتقوم بتسجيل أي تعديل على هذه القيم المؤقتة خلال فترة القياس وهي اثنا عشر شهراً من تاريخ الاقتناء.

2.4 التجميع

تقوم المجموعة بتجميع البيانات المالية للشركة لأم والشركات التابعة (المنشآت التي تسيطر عليها) والمنشآت المُسيطَر عليها من قبل شركاتها التابعة.

تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر بها فقط في حالة:

- السيطرة على الشركة المستثمر بها (على سبيل المثال: الحقوق القائمة التي تتيح لها قدرتها الحالية على توجيه أنشطة الشركة المستثمر بها)؛
- التعرض للتغير في العوائد أو امتلاك حقوق بها نتيجة مشاركتها في الشركة المستثمر بها؛
- قدرة المجموعة على استخدام سيطرتها على الشركة المستثمر بها للتأثير على مبلغ العائدات.

عندما تكون حصة المجموعة في الشركة المستثمر بها أقل من أغلبية حقوق التصويت أو الحقوق المماثلة في الشركة المستثمر بها، عندها تراعي المجموعة كافة الحقائق والظروف عند تقييم أثر سلطتها على الشركة المستثمر بها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع أصحاب حق التصويت الآخرين في الشركة المستثمر بها.
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى.
- حقوق تصويت المجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

يتم إدراج البيانات المالية للشركات التابعة في البيانات المالية المجمعة على أساس كل بيان على حدة من تاريخ نقل السيطرة إلى المجموعة وحتى تاريخ توقف السيطرة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة في الشركة المقتناة بنسبة حصة الحصص غير المسيطرة في المبالغ المدرجة لصافي الموجودات المحددة للشركة المقتناة في تاريخ الاقتناء وبحصة الحصص غير المسيطرة من التغيرات في حقوق الملكية من تاريخ الدمج. إن مجموع الدخل الشامل يتم توزيعه على الحصص غير المسيطرة حتى لو نتج رصيد عجز لدى الحصص غير المسيطرة. إن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركة التابعة والتي لا ينتج عنها فقد السيطرة يتم المحاسبة عنها كمعاملات حقوق الملكية. يتم تعديل القيم الدفترية للحصص المسيطرة وغير المسيطرة وذلك لتعكس التغيرات في حصتها في الشركة التابعة ويتم إدراج أي فرق بين القيمة التي تم فيها تعديل الحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم مباشرة في حقوق الملكية وتكون متاحة لمساهمي الشركة الأم. يتم إظهار الحصص غير المسيطرة في بند مستقل في بيان المركز المالي المجمع وبيان الدخل المجمع. يتم تصنيف الحصص غير المسيطرة كمطلوبات مالية إلى الحد الذي يكون فيه هناك التزام يتوجب سداد نقدي أو تسليم موجودات مالية أخرى لتسوية الحصص غير المسيطرة.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتشابهة والأحداث الأخرى التي تتم في نفس الظروف بناءً على آخر بيانات مالية مدققة للشركات التابعة. يتم عند التجميع استبعاد الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصاريف والتوزيعات المتبادلة بالكامل بين شركات المجموعة. يتم أيضاً استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات المتبادلة بين شركات المجموعة والمدرجة في الموجودات بالكامل. يتم تسجيل الخسائر المتكبدة ما بين شركات المجموعة، والتي تمثل مؤشر على انخفاض القيمة، في البيانات المالية المجمعة.

في حال فقدت الشركة الأم السيطرة على الشركة التابعة، يتم حذف موجودات (بما فيها الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة بقيمها الدفترية في تاريخ فقدان تلك السيطرة وكذلك يتم حذف الحصص غير المسيطرة ذات الصلة. يتم إدراج أي استثمار محتفظ به بالقيمة العادلة في تاريخ فقد السيطرة. يتم تحويل أية فروق ناتجة مع المبالغ التي سبق الاعتراف بها مباشرةً في حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجمع.

2.5 الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات المتوقفة

تقاس الموجودات غير المتداولة ومجموعات البيع المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، أيهما أقل. يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة ومجموعات البيع كمحتفظ بها لغرض البيع إذا كان بالإمكان استرداد قيمتها الدفترية من خلال عملية بيع وليس من خلال الاستخدام المستمر. تعتبر هذه الحالة مناسبة فقط عندما يعتبر احتمال البيع مرجحاً بشكل كبير وتعتبر مجموعة البيع متاحة للبيع فوراً في حالتها الحالية. يجب أن تلتزم الإدارة بالبيع الذي من المتوقع أن يعتبر بيعاً نهائياً خلال سنة واحدة من تاريخ التصنيف.

يتم إدراج الإيرادات والمصروفات من العمليات المتوقفة بصورة منفصلة عن الإيرادات والمصروفات من العمليات المستمرة في بيان الدخل المجمع للفترة المالية وفترة المقارنة من السنة السابقة إلى مستوى الأرباح، حتى في حالة احتفاظ المجموعة بحصة غير مسيطرة في الشركة التابعة بعد البيع. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة (بعد الضرائب) بصورة منفصلة في بيان الدخل المجمع.

2.6 الأدوات المالية

التصنيف

تقوم المجموعة في إطار نشاطها الاعتيادي باستخدام الأدوات المالية، والتي تتمثل بشكل رئيسي في الأرصدة لدى البنوك والنقد، واستثمارات المرابحات قصيرة الأجل، والمدينين، والاستثمارات، والدائنين، ودائني المرابحات. وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، تصنف المجموعة موجوداتها المالية "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" أو "قروض ومدينون" أو "متاحة للبيع". يتم تصنيف كافة المطلوبات المالية كـ "غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل".

الاعتراف / عدم الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات أو المطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأدوات. لا يتم الاعتراف بالأصل المالي (كلياً أو جزئياً) عندما ينتهي الحق التعاقدي في استلام التدفقات النقدية الناتجة من الموجودات

المالية أو عندما تقوم المجموعة بتحويل كافة مخاطر ومنافع الملكية أو عندما تفقد السيطرة على الموجودات المالية. في حال حافظت المجموعة على سيطرتها، فإنها تستمر في إدراج الأصل المالي طوال مدة سيطرتها.

لا يتم الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. في حالة استبدال التزام مالي من نفس المقرض بالتزام آخر وفقاً لشروط ذات اختلافات جوهرية أو في حالة التعديل الجوهري على شروط الالتزام الحالي يتم التعامل مع هذا الاستبدال أو التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقق الالتزام الجديد.

يتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع الاعتيادية للموجودات المالية باستخدام تاريخ التسوية المحاسبية. يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل المجمع أو في بيان الدخل الشامل المجمع طبقاً للسياسة المحاسبية المطبقة والخاصة بكل أداة مالية. إن عمليات الشراء والبيع الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامةً وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في الأسواق.

القياس

الأدوات المالية

يتم مبدئياً قياس كافة الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة. يتم إضافة تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بعملية الاقتناء أو الإصدار، باستثناء الأدوات المالية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل".

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تشتمل الأصول المالية "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" على بندين فرعيين هما: أصول مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة وتلك المصنفة من البداية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتم تصنيف الأصول المالية وفقاً لهذا البند إذا تم اقتناؤها بشكل رئيسي بغرض بيعها على المدى القصير أو إذا تمت إدارتها وتقييم أدائها والمحاسبة عنها داخلياً على أساس القيمة العادلة وفقاً لاستراتيجية إدارة مخاطر أو استثمار موثقة. يتم تصنيف المشتقات المالية كـ "محتفظ بها لغرض المتاجرة" إلا إذا تم اعتبارها أدوات تحوط فعلية.

قروض ومدينون

إن القروض والمدينين ليست من مشتقات الموجودات المالية ولها استحقاقات ثابتة أو محددة وهي غير مسعرة في سوق نشط. ويتم قياسها وإدراجها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

الأصول المالية المتاحة للبيع

إن الاستثمارات المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية، وهي غير متضمنة في أي من التصنيفات المشار إليها أعلاه ويتم اقتناؤها بصورة رئيسية للاحتفاظ بها لفترة غير محددة ويمكن بيعها في حال وجود حاجة إلى السيولة أو عند تغير معدلات الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم، يتم لاحقاً قياسها وإدراجها بالقيمة العادلة وإدراج أية أرباح أو خسائر ناتجة في بيان الدخل الشامل المجمع. في حالة بيع أو انخفاض قيمة الأصول "المتاحة للبيع"، يتم تحويل التعديلات على القيم العادلة المتراكمة إلى بيان الدخل المجمع كأرباح أو خسائر.

المطلوبات المالية / حقوق الملكية

يتم لاحقاً قياس وإدراج المطلوبات المالية "غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. تُصنف حصص الملكية كمطلوبات مالية إذا كان هناك التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أي أصل مالي آخر.

الضمانات المالية

يتم لاحقاً قياس الضمانات المالية بالقيمة المحققة مبدئياً ناقصاً أي إطفاء متراكم أو وفقاً لأفضل تقدير للقيمة الحالية للمبلغ المطلوب لتسوية أية مطلوبات مالية قد تنشأ عن هذه الضمانات المالية، أيهما أعلى.

الانخفاض في القيمة

تنخفض قيمة الموجودات المالية إذا زادت قيمتها الدفترية عن قيمتها الاستردادية المقدرة. يتم في تاريخ كل بيان مركز مالي مجمع إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة أحد الموجودات المحددة أو مجموعة من الموجودات المتشابهة. في حال وجود مثل هذا الدليل، يتم تخفيض الموجودات لقيمتها الاستردادية. يتم تحديد القيمة الاستردادية للأداة المالية ذات الفائدة على أساس صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة وفقاً لمعدلات الفائدة الفعلية الأصلية بينما يتم تحديد القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالرجوع إلى أسعار السوق أو باستخدام وسائل تقييم مناسبة. تتحقق أي خسائر من انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع. وبالنسبة للاستثمارات في الأسهم "المتاحة للبيع"، يتم تسجيل رد خسارة انخفاض القيمة كزيادة في احتياطي القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

يتم شطب الموجودات المالية إذا لم يكن هناك دليل واقعي على إمكانية استردادها.

مخصص عام

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب مخصص عام بحد أدنى على كافة التسهيلات الائتمانية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها، بعد استبعاد بعض فئات الضمانات.

تقاص الموجودات والمطلوبات المالية

يتم التقاص بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم تسجيلها على أساس الصافي في بيان المركز المالي المجمع عند وجود حق قانوني ملزم بإجراء التقاص على المبالغ المسجلة وتنوي المجموعة إما السداد على أساس الصافي أو تحقق الموجودات وسداد الالتزام في الوقت ذاته.

2.7 **تحقق الإيرادات**

تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يكون عنده تدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس مبلغ الإيرادات بصورة موثوق فيها بصرف النظر عن موعد السداد. يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق، مع أخذ شروط السداد المحددة بموجب عقد في الاعتبار واستبعاد الضرائب والرسوم. يجب أيضاً الوفاء بمعايير التحقق المحددة التالية قبل تحقق الإيرادات:

1. تتحقق الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع استثمارات عند نقل المخاطر والمزايا إلى المشتري.
2. تتحقق إيرادات التوزيعات عند ثبوت الحق في استلام المدفوعات.
3. تتحقق إيرادات أتعاب الإدارة عند تقديم الخدمات.

2.8 **قياسات القيمة العادلة**

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه جراء بيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام؛
- في حال غياب السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام؛ أو
- يجب أن يكون دخول المجموعة إلى السوق الرئيسي أو الأكثر ربحاً متاحاً.

يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي يتوفر من أجلها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والتي تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات، التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية، ضمن تسلسل القيمة العادلة، كما هو مبين أدناه، استناداً إلى مدخلات المستوى الأقل التي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1- تعتبر المدخلات هي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة والتي يكون دخولها متاحاً للمنشأة كما في تاريخ القياس؛

المستوى 2- تعتبر المدخلات، بخلاف الأسعار المعلنة والمتضمنة في المستوى 1، ملحوظة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و

المستوى 3- تعتبر المدخلات غير ملحوظة للأصل أو الالتزام.

بالنسبة للأدوات المالية المتداولة في أسواق مالية منظمة، يتم تحديد قيمتها العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام أسعار أوامر الشراء للموجودات وأسعار العروض للمطلوبات. يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة ووحدات استثمارية وأدوات استثمارية مماثلة بناء على آخر قيمة صافية معلنة لتلك الموجودات.

تقدر القيمة العادلة للأدوات المالية غير المسعرة بالرجوع إلى القيمة السوقية للاستثمارات المشابهة أو بالاعتماد على التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة أو نماذج التقييم الأخرى الملائمة أو باستخدام الأسعار المعلنة من قبل السماسرة.

تقدر القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدل العائد الحالي السائد في السوق لأدوات مالية مماثلة.

وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية، في حال تعذر تقدير القيمة العادلة بصورة معقولة، يدرج الاستثمار بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في اقيمة.

عند قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي تؤخذ بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على تحقيق المنافع الاقتصادية من خلال أفضل وأمثل استخدام للأصل أو بيعه لمشارك آخر في السوق سيستخدم الأصل بأفضل وأمثل استخدام له.

وبالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت الانتقالات قد حدثت بين مستويات التسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

ولغرض إفصاحات القيمة العادلة، حددت المجموعة فئات للموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى تسلسل القيمة العادلة على النحو الموضح أعلاه.

2.9 الاستثمار في شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها. يتم المحاسبة عن الاستثمار في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. عندما يتم حيازة شركة زميلة والاحتفاظ بها فقط لإعادة بيعها، يتم المحاسبة عنها كموجودات غير متداولة محتفظ بها لإعادة بيعها طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 5.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يتم إدراج الاستثمار في شركة زميلة مبدئياً بالتكلفة ويتم تعديله فيما بعد لتغيرات ما بعد الحيازة في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة. تدرج الشهرة المرتبطة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفاؤها أو اختبارها بصورة مستقلة لتحديد الانخفاض في القيمة. تقوم المجموعة بإدراج حصته من إجمالي الأرباح أو الخسائر المعترف بها في الشركة الزميلة في بيان الدخل المجمع من تاريخ بدء سريان التأثير أو الملكية وحتى تاريخ توقفه. إن التوزيعات المستلمة من الشركة الزميلة تخفض القيمة الدفترية للاستثمار. إن التعديلات في القيمة الدفترية قد تكون أيضاً ضرورية للتغيرات في حصة المجموعة في الشركة الزميلة الناجمة من التغيرات في ملكية الشركة الزميلة والتي لم يتم تسجيلها في بيان الدخل الخاص بالشركة الزميلة. يتم إدراج حصة المجموعة من هذه التغيرات مباشرةً في بيان الدخل والدخل الشامل المجمع.

يتم استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة من التعاملات مع الشركة الزميلة بمقدار حصة المجموعة في الشركة الزميلة. وكذلك يتم استبعاد الخسائر غير المحققة ما لم تشر التعاملات إلى وجود دليل على انخفاض في قيمة الأصل الذي تم تحويله. في تاريخ كل بيان مركز مالي، يتم إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة شركة زميلة. في حال وجود مثل هذا الدليل، يتم إجراء اختبار لتحديد الانخفاض في قيمة الشركة الزميلة كأصل منفرد، بما في ذلك الشهرة، وذلك عن طريق مقارنة قيمتها الاستردادية (التي تتمثل في قيمة الاستخدام والقيمة العادلة ناقصًا تكلفة البيع، أيهما أعلى) مع قيمتها الدفترية. يتم الاعتراف بأي خسارة ناتجة عن انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع، وتشكل جزءً من قيمتها الدفترية. يتم تسجيل عكس خسارة الانخفاض في القيمة المعترف بها سابقاً فقط إذا حدث تغيير

في الافتراضات المستخدمة في تحديد قيمة الأصل الممكن استردادها منذ تاريخ تسجيل أخر خسارة انخفاض في القيمة. إن عملية العكس محدودة بحيث أن القيمة الدفترية للأصل لا تتجاوز قيمته الاستردادية في حال عدم تسجيل أي خسارة انخفاض في القيمة للأصل في سنوات سابقة. ويتم تسجيل هذا العكس في بيان الدخل المجمع.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة إما بتاريخ إعداد التقرير للمجموعة أو بتاريخ لا يقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ إعداد تقرير المجموعة وذلك باستخدام سياسات محاسبية مماثلة. عندما يكون الأمر ممكناً، يتم إجراء تعديلات لتأثيرات المعاملات الجوهرية أو الأحداث الأخرى التي وقعت بين تاريخ تقرير الشركة الزميلة وتاريخ تقرير المجموعة.

في حال فقدان التأثير الهام على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وتسجيل أي استثمار مستبقى بالقيمة العادلة. ويتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار في شركة زميلة عند فقدان التأثير الهام وبين القيمة العادلة للاستثمار المستبقى بالإضافة إلى العائد من البيع في بيان الدخل المجمع.

2.10 ممتلكات ومعدات

تظهر المعدات بالتكلفة ناقصًا الاستهلاك المتراكم وأي خسائر ناتجة عن انخفاض القيمة. يتم احتساب استهلاك تكلفة المعدات على أساس طريقة القسط الثابت على مدار الأعمار الإنتاجية كما يلي:

ديكور وتركيبات	3 سنوات
أثاث	3 سنوات

في تاريخ كل بيان مركز مالي مجمع، يتم مراجعة القيمة الدفترية للمعدات لتحديد ما إذا كان هناك دليل على وجود انخفاض في قيمتها الدفترية. في حال وجود مثل هذا الدليل، تُدرج خسارة الانخفاض في القيمة ضمن بيان الربح أو الخسارة، باعتبارها تمثل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الاستردادية للأصل. لأغراض تقدير انخفاض القيمة، يتم تجميع الموجودات إلى أدنى مستوى يمكن عنده تحديد تدفقات نقدية بشكل مستقل. يتم مراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك وتعديلها عند اللزوم في نهاية كل سنة مالية.

2.11 انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بإجراء تقييم بتاريخ كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك دليل على انخفاض قيمة أحد الموجودات. في حال وجود مثل هذا الدليل، أو عند طلب اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمة الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديدها لكل أصل على أساس فردي ما لم يكن الأصل منتجاً لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم إنتاجها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما (أو وحدة توليد النقد) عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو وحدة توليد النقد) قد انخفضت قيمته ويخفض إلى قيمته الاستردادية. عند تقييم قيمة الاستخدام، يتم تخفيض التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة الى القيمة الحالية باستخدام معدل الخصم قبل الضرائب يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل (أو وحدة توليد النقد). عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، تؤخذ معاملات السوق الحديثة في الاعتبار، إن وجدت. في حالة عدم توفر تلك المعاملات يتم استخدام طريقة تقييم مناسبة. إن هذه العمليات المحاسبية يتم تأييدها بمؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

بالنسبة للموجودات غير المالية التي لا تتضمن شهرة، يتم إجراء تقدير بتاريخ كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. وإذا ما توفر مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للاصل أو وحدة توليد النقد. يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية للأصل من تاريخ إدراج آخر خسارة مقابل الانخفاض في القيمة. إن عملية العكس محدودة بحيث أن القيمة الدفترية للأصل لا تتجاوز القيمة الاستردادية ولا تتجاوز القيمة الدفترية التي قد يتم تحديد قيمتها بعد استقطاع الاستهلاك في حالة عدم تسجيل خسائر الانخفاض في القيمة للأصل في سنوات سابقة. يتم تسجيل هذا العكس في بيان الدخل المجمع.

2.12 النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية المجمع، يتكون النقد والنقد المعادل من الأرصدة لدى البنوك والنقد واستثمارات المرابحة قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها بسهولة لمبالغ نقدية محددة ذات فترات استحقاق أصلية تصل إلى ثلاثة أشهر من تاريخ الحيازة وتخضع لمخاطر غير جوهرية نتيجة التغير في القيمة.

2.13 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تلتزم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة وفقاً لخطة مزايا محددة. إن خطة المزايا المحددة غير ممولة وتستند إلى الالتزام الناتج عن إنهاء خدمات كافة الموظفين في تاريخ التقرير. وتعتبر هذه الطريقة تقديراً موثوقاً للقيمة الحالية لهذا الالتزام.

2.14 العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. وتحول الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية القائمة في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ التقرير. وتؤخذ الأرباح والخسائر الناتجة إلى بيان الدخل المجمع.

تحول البنود غير النقدية المقومة بعملات أجنبية والمدرجة بالقيمة العادلة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم تسجيل فروق التحويل للبنود غير النقدية المصنفة بـ"القيمة العادلة من خلال بيان الدخل" كجزء من أرباح أو خسائر القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع. في حين يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المصنفة كأصول مالية متاحة للبيع في بيان الدخل الشامل المجمع.

يتم ترجمة بيانات الدخل والتدفقات النقدية للعمليات الأجنبية إلى عملة الشركة وفقاً لمتوسط سعر الصرف للسنة ويتم ترجمة بيانات المراكز المالية لهذه الشركات بسعر الصرف السائد في نهاية السنة وتؤخذ فروق صرف العملات الأجنبية التي تنشأ من ترجمة صافي الاستثمار في شركات أجنبية (متضمناً الشهرة) إلى بيان الدخل الشامل المجمع. عند بيع شركة أجنبية، يتم الاعتراف ضمن ربح أو خسارة البيع بتلك الفروق الناتجة في بيان الدخل المجمع.

2.15 أسهم خزينة

يتم إثبات حصة الشركة الأم في أسهم الخزينة بتكلفة الاقتناء وتُدرج ضمن حقوق الملكية. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. ووفقًا لهذه الطريقة، يتم إدراج المتوسط المرجح لتكلفة الأسهم المعاد شرائها في حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أو إلغاء أسهم الخزينة، يتم إدراج الأرباح الناتجة ضمن حساب منفصل في حقوق الملكية (احتياطي أسهم الخزينة) والذي يعتبر غير قابل للتوزيع إلى أن يتم بيع جميع أسهم الخزينة. كما يتم تحميل الخسائر المحققة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المحتفظ بها ثم الاحتياطي الاختياري ثم الاحتياطي القانوني. تستخدم الأرباح المحققة لاحقًا من بيع أسهم الخزينة أولًا لإطفاء الخسائر المسجلة سابقًا في الاحتياطيات والأرباح المحتفظ بها واحتياطي أسهم الخزينة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات أرباح نقدية عن أسهم الخزينة. ويؤدي إصدار أسهم المنحة إلى زيادة عدد أسهم الخزينة نسبياً وتخفيض متوسط تكلفة السهم بدون التأثير على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

2.16 موجودات ومطلوبات محتملة

لا يتم الاعتراف بالموجودات المحتملة في البيانات المالية المجمعة ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية. لا يتم الاعتراف بالمطلوبات المحتملة في البيانات المالية المجمعة ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تدفق الموارد الاقتصادية مستبعداً.

2.17 الزكاة

تحتسب وتسدد حصة الزكاة بنسبة 1.0% من ربح المجموعة وفقاً لأحكام القانون رقم 46 لسنة 2006. تقع مسئولية احتساب الزكاة وفقاً لأحكام الشريعة وسداد الجزء غير المدفوع على عاتق المساهمين.

2.18 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات قد تؤثر على مبالغ الإيرادات، والمصروفات، والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المرفقة، وكذلك الإفصاحات المتعلقة بالمطلوبات المحتملة. إن الشكوك حول هذه الافتراضات والتقديرات يمكن أن تؤدي إلى نتائج تتطلب تعديل جوهري على القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات التي ستتأثر في الفترات المستقبلية.

الأحكام

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بوضع الأحكام التالية، بصرف النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات والتي لها التأثير الأكثر جوهرية على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

تصنيف الاستثمارات

تقرر الإدارة عند اقتناء الاستثمارات فيما لو يجب أن تصنف كاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" أو "أصول مالية متاحة للبيع".

تصنف المجموعة الاستثمارات كـ"أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" وذلك إذا تم اقتناؤها لغرض تحقيق الربح قصير الأجل أو إذا تم إدارتها وتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة الموثوق فيه وفقاً لاستراتيجية استثمار موثقة. يتم تصنيف كافة الاستثمارات الأخرى كـ "متاحة للبيع".

انخفاض قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع

تقوم المجموعة بمعاملة "الأصول المالية المتاحة للبيع" في أسهم كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها. إن عملية تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" تتطلب أحكام هامة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم، من ضمن عوامل أخرى، التقلبات العادية في أسعار الأسهم للاستثمارات المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للاستثمارات غير المسعرة. يمكن اعتبار الانخفاض في القيمة مناسب عند وجود دليل على تراجع المركز المالي للشركة المستثمر بها، أو لأداء الصناعة والقطاع أو التغيرات في التكنولوجيا والتدفقات النقدية من أنشطة العمليات والتمويل.

مصادر عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ التقرير والتي لها تأثير جوهري يؤدي إلى التسبب في تعديل مادي على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة

يستند تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المدرجة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق على أسس متكافئة؛
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير؛
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة؛
- أسلوب مضاعفة الربحية؛ أو
- طرق تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة يتطلب تقديرًا جوهريًا.

انخفاض قيمة الاستثمارات

تقوم المجموعة بمعاملة الاستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عندما يكون هناك دليل موضوعي آخر على وجود انخفاض في القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" تتطلب أحكاماً جوهرية. إضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم عوامل أخرى بما في ذلك التقلبات العادية في أسعار الأسهم للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للأسهم غير المسعرة.

انخفاض قيمة استثمار في شركات زميلة

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان من الضروري تسجيل خسارة إضافية لانخفاض قيمة استثمار المجموعة في الشركات الزميلة في تاريخ كل تقرير مالي استنادًا إلى وجود أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. فإذا ما حدث ذلك، تحتسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية وتسجل المبلغ في بيان الدخل المجمع.

مخصص انخفاض قيمة المدينين ومديني المرابحة

يتم تقدير المبلغ الممكن تحصيله من المدينين ومديني المرابحة عندما يعد تحصيل المبلغ بالكامل أمراً غير محتمل. وبالنسبة لكل مبلغ من المبالغ الجوهرية، يتم هذا التقدير على أساس فردي. يتم بصورة مجمعة تقييم المبالغ غير الجوهرية والتي انقضى تاريخ استحقاقها دون تحصيلها ويتم تطبيق مخصص لها حسب طول فترة التأخير استناداً إلى معدلات الاسترداد التاريخية.

3. الشركات التابعة

يوضح الجدول التالي تفاصيل الشركات التابعة:

	بلد التأسيس	نسبة الملكية 2016	نسبة الملكية 2015
شركة بيت الأوراق للخدمات العقارية ش.م.ك.م	الكويت	**100%**	80%
شركة سجي العقارية ش.م.ك.م	الكويت	**90%**	90%
محتفظ بها من خلال شركة بيت الأوراق للخدمات العقارية:			
شركة الإمارات والكويت العقارية ذ.م.م.	الإمارات العربية المتحدة	**95%**	80%

خلال السنة، استحوذت المجموعة على حصص إضافية في شركة بيت الأوراق للخدمات العقارية ش.م.ك.م. وشركتها التابعة وهي شركة الإمارات والكويت العقارية ذ.م.م. مقابل مبلغ 35,000 دينار كويتي، ونتيجة لذلك فقد زادت حصة ملكية المجموعة في هاتين الشركتين من 80% إلى 100% ومن 80% إلى 95% على التوالي.

4. العمليات المتوقفة

خلال 2014، أبرمت الشركة الأم:

أ. **اتفاقية تسوية ملزمة قانوناً مع دائنها الرئيسي لتسوية أرصدة مرابحة دائنة مقابل دفعة نقدية وبيع موجودات محددة بما في ذلك حصص في الشركات التابعة التالية: وهي شركة التكنولوجيا الحديثة لتعبئة مياه الشرب ش.م.ك.م، وشركة كويت بوكس لصناعة الكرتون ش.م.ك.م، إلى الدائن:**

ب. **اتفاقية مع بنك غيتهاوس بي إل سي (شركة زميلة سابقاً) لبيع كامل حصتها في شركتها التابعة وهي شركة غيتهاوس كابيتال للاستشارات الاقتصادية والمالية ش.م.ك.م (إيضاح 9 ج)**

تم الانتهاء من بيع هذه الشركات التابعة خلال السنة السابقة.

فيما يلي نتائج العمليات المتوقفة:

	دينار كويتي 2016	دينار كويتي 2015
ربح السنة من العمليات المتوقفة	-	11,169,447
العائد لـ:		
مساهمي الشركة الأم (إيضاح 5)	-	11,169,447
الحقوق غير المسيطرة	-	-
ربح السنة من العمليات المتوقفة	-	11,169,447
ربحية السهم الأساسية والمخففة من العمليات المتوقفة العائد لمساهمي الشركة الأم	- فلس	21.9 فلس

فيما يلي صافي موجودات الشركات التابعة في تاريخ البيع والتصنيف كموجودات محتفظ بها لغرض البيع:

	دينار كويتي	
	2016	2015
إجمالي الموجودات	-	23,539,163
إجمالي المطلوبات	-	(4,040,109)
حقوق غير مسيطرة	-	(4,970,544)
صافي الموجودات المباعة	-	14,528,510
إجمالي مقابل الشراء		26,449,436
الربح المحقق قبل استبعاد الربح الناتج من المعاملة النهائية		11,920,926
ربح مُستبعد		(751,479)
ربح محقق من البيع عائد لمساهمي الشركة الأم		11,169,447

صافي التدفقات النقدية من المعاملات:

	دينار كويتي	
	2016	2015
إجمالي مقابل الشراء	-	26,449,436
ناقصاً: أرصدة ونقد لدى البنوك، بالصافي من نصيب الحقوق غير المسيطرة	-	-
ناقصاً: المقابل غير النقدي (إيضاح 12)	-	(18,229,859)
صافي المقابل النقدي المستلم نتيجة البيع	-	8,219,577

5. ربحية / (خسارة) السهم الأساسية والمخففة

تحتسب ربحية / (خسارة) السهم الأساسية والمخففة عن طريق قسمة ربح / (خسارة) العائد لمساهمي الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بالصافي من أسهم الخزينة) القائمة خلال السنة كما يلي:

	دينار كويتي	
	2016	2015
ربح السنة العائد لمساهمي الشركة الأم	**757,624**	1,186,596
	سهم	
المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بالصافي من أسهم الخزينة) القائمة خلال السنة	**504,642,104**	510,231,323
ربحية السهم الأساسية والمخففة العائدة لمساهمي الشركة الأم	**1.5 فلس**	2.3 فلس

ربحية / (خسارة) السهم الأساسية والمخففة من العمليات المستمرة

	دينار كويتي	
	2016	2015
ربح السنة العائد لمساهمي الشركة الأم	**757,624**	1,186,596
ناقصاً:		
ربح السنة من العمليات المتوقفة والعائد لمساهمي الشركة الأم (إيضاح 4)	-	11,169,447
ربح / (خسارة) السنة العائد لمساهمي الشركة الأم من العمليات المستمرة	**757,624**	(9,982,851)
	سهم	
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة	**504,642,104**	510,231,323
ربحية / (خسارة) السهم الأساسية والمخففة من العمليات المستمرة والعائدة لمساهمي الشركة الأم	**1.5 فلس**	(19.6) فلس

لا توجد أية أسهم عادية مخففة محتملة.

6. النقد والنقد المعادل

يتم مطابقة النقد والنقد المعادل كما هو مبين في بيان التدفقات النقدية المجمع مع البنود المتعلقة به في بيان المركز المالي المجمع كما يلي:

	دينار كويتي	
	2016	2015
أرصدة لدى البنوك ونقد	**1,794,237**	2,505,256
استثمارات مرابحة قصيرة الأجل ذات فترات استحقاق أصلية حتى ثلاثة أشهر	**2,926,358**	4,014,871
	4,720,595	6,520,127

تم تسجيل معدل متوسط الربح الفعلي لاستثمارات المرابحة قصيرة الأجل بواقع 1.00% (2015: 1.00%) سنوياً.

7. الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

	دينار كويتي	
	2016	2015
محتفظ بها لغرض المتاجرة		
أسهم مسعرة	**1,016,645**	384,172
مصنفة عند التحقق المبدئي		
أسهم محلية غير مسعرة	**633,750**	668,125
أسهم أجنبية غير مسعرة	**824,903**	818,041
	2,475,298	1,870,338

يتضمن تقييم الاستثمارات في أسهم غير مسعرة تطبيق أحكام ويستند إلى المعلومات المتاحة عن معاملات السوق على أسس متكافئة أو القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير أو أساليب التقييم الأخرى. استخدمت الإدارة معدلات خصم تتراوح بين 20% إلى 50% من القيم الدفترية المعلنة المتاحة عند تقييم بعض الاستثمارات الجوهرية، ومعدلات خصم بنسبة 100% عند تقييم بعض الاستثمارات غير الجوهرية بناءً على تقدير الإدارة لقيمتها العادلة.

خلال السنة، كان لدى المجموعة ربح غير محقق من استثمارات في أسهم مسعرة بمبلغ 58,122 دينار كويتي (2015: 2,940 دينار كويتي) وخسارة غير محققة من استثمارات في أسهم غير مسعرة بمبلغ 17,513 دينار كويتي (2015: خسارة بمبلغ 2,064,238 دينار كويتي والتي شملت مبلغ 459,573 دينار كويتي يتعلق باستثمارت غير جوهرية تم شطبها بالكامل).

تم رهن أصول مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بمبلغ لا شيء (2015: 581,507 دينار كويتي) كضمان مقابل أرصدة دائني المرابحة (إيضاح 12).

8. الأصول المالية المتاحة للبيع

	دينار كويتي	
	2016	2015
أسهم أجنبية غير مسعرة	**409,274**	2,897,724

تم إدراج الأسهم غير المسعرة بالتكلفة ناقصاً انخفاض القيمة نظرًا لعدم إمكانية قياس القيمة العادلة بصورة موثوق فيها وذلك بسبب طبيعة تدفقاتها النقدية المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها والافتقار إلى أساليب ملائمة أخرى للوصول إلى قيمة عادلة موثوق بها لهذه الموجودات. استخدمت الإدارة معدلات خصم تتراوح بين 20% إلى 30% من القيم الدفترية المعلنة المتاحة عند تقييم بعض الاستثمارات الجوهرية، ومعدلات خصم بنسبة 100% عند تقييم بعض الاستثمارات غير الجوهرية بناءً على تقدير الإدارة لقيمتها العادلة.

خلال السنة، قامت المجموعة بإجراء اختبار انخفاض القيمة للأصول المالية المتاحة للبيع مما أدى إلى تسجيل خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ 108,464 دينار كويتي (2015: خسارة بمبلغ 1,195,682 دينار كويتي والتي شملت مبلغ 360,574 دينار كويتي يتعلق باستثمارت غير جوهرية تم شطبها بالكامل) في بيان الدخل المجمع للمحاسبة عن الظروف العكسية التي أثرت على بعض الموجودات وبالتالي أدت إلى تخفيض قيمة هذه الموجودات إلى قيمتها الاستردادية. ترى الإدارة أنه ليس هناك دليل موضوعي أو ظروف تشير إلى أي انخفاض إضافي في قيمة هذه الموجودات وأنه لا ضرورة لتسجيل أي انخفاض إضافي في قيمها.

تم رهن أصول مالية متاحة للبيع بمبلغ لا شيء (2015: 183,568 دينار كويتي) كضمان مقابل أرصدة المرابحات الدائنة (إيضاح 12).

9. استثمار في شركات زميلة

مبين أدناه تفاصيل الشركات الزميلة.

	بلد التأسيس	نسبة الملكية	
		2016	2015
مجموعة غيتهاوس المالية المحدودة	المملكة المتحدة	**28%**	31%
شركة الأمان للاستثمار ش.م.ك.ع. ("الأمان")	الكويت	**46%**	41%

خلال سنة 2015، وبعد إعادة هيكلة رأس المال، أصبح بنك غيتهاوس شركة تابعة مملوكة بالكامل لمجموعة غيتهاوس المالية المحدودة، وبالتالي أصبحت مجموعة غيتهاوس المالية المحدودة شركة زميلة للمجموعة.

إن الحركة على الاستثمار في شركات زميلة مبينة أدناه:

	دينار كويتي	
	2016	2015
في بداية السنة	**46,454,710**	78,699,041
حيازات (أ)	**927,583**	58,948
استبعادات (ب)	**(3,554,154)**	(22,369,912)
حصة في النتائج	**287,901**	32,981
حصة في الأرباح / (الخسارة) الشاملة الأخرى	**207,452**	(811,344)
تعديل ترجمة عملات أجنبية	**(6,127,305)**	(2,099,077)
توزيعات مستلمة	**(415,000)**	(400,000)
استبعاد ربح معاملة مع شركة زميلة (ج) (إيضاح 4)	**-**	(751,479)
انخفاض القيمة (د)	**-**	(5,904,448)
في نهاية السنة	**37,781,187**	46,454,710

أ. خلال السنة الحالية، قامت الشركة الأم باقتناء أسهم إضافية في شركة الأمان مقابل مبلغ 389,038 دينار كويتي، وهو ما ترتب عليه زيادة حصة المجموعة من 41% إلى 46%. تضمن الاقتناء شهرة سلبية بمبلغ 538,545 دينار كويتي. بتاريخ 31 يناير 2017، عقد مجلس إدارة الشركة الأم اجتماعًا أسفر عن تقديم عرض لشركة الأمان للدخول في عملية دمج بين شركتي بيت الأوراق المالية وشركة الأمان، وهو ما وافقت عليه شركة الأمان من حيث المبدأ ويخضع لموافقة مساهمي الشركات المعنية والجهات الرقابية.

خلال السنة السابقة، قامت الشركة الأم باقتناء أسهم إضافية في شركة الأمان مقابل مبلغ وقدره 58,948 دينار كويتي.

ب. خلال السنة الحالية، قامت الشركة الأم بنقل ملكية 400,000,000 سهم (ما يعادل 2.5% من إجمالي رأس المال المصدر) من أسهم مجموعة غيتهاوس المالية المحدودة لصالح دائنها الوحيد، وذلك مقابل التسوية النهائية للأرصدة القائمة لدائني المرابحة والتي تبلغ 4,808,900 دينار كويتي في شكل معاملة غير نقدية (إيضاح 12). ونتيجة لذلك، أعادت المجموعة تصنيف احتياطيات موجبة بمبلغ 299,457 دينار كويتي وسجلت صافي ربح محقق نتيجة البيع بمبلغ وقدره 955,289 دينار كويتي.

خلال السنة السابقة، قامت الشركة الأم ببيع 285,000,000 سهم (ما يعادل 1.8% من إجمالي رأس المال المصدر) من أسهم بنك غيتهاوس مقابل مبلغ 2,808,671 دينار كويتي، بالصافي من مصاريف المعاملة البالغة 86,188 دينار كويتي. ونتيجة لذلك، قامت المجموعة بإعادة تصنيف احتياطيات موجبة بمبلغ 141,542 دينار كويتي وسجلت صافي ربح محقق نتيجة البيع بمبلغ 58,836 دينار كويتي في بيان الدخل المجمع.

خلال السنة السابقة، قامت الشركة الأم ببيع 9,614,413 سهم (ما يعادل 4.9% من إجمالي رأس المال المصدر) من أسهم شركة الأمان للاستثمار، و1,536,869,952 سهم (ما يعادل 9.7% من إجمالي رأس المال المصدر) من أسهم مجموعة غيتهاوس المالية المحدودة لأحد دائنيها الرئيسيين وذلك مقابل سداد بعض الأرصدة القائمة لدائني المرابحة والبالغة 19,293,820 دينار كويتي (إيضاح 12). ونتيجةً لذلك، قامت المجموعة بإعادة تصنيف احتياطيات موجبة بمبلغ 520,872 دينار كويتي وسجلت صافي ربح محقق نتيجة البيع بمبلغ 336,157 دينار كويتي في بيان الدخل المجمع. وتضمن ذلك مقابل غير نقدي بمبلغ 18,476,595 دينار كويتي.

ج. خلال السنة السابقة، ونتيجة لبيع شركة غيتهاوس كابيتال إلى بنك غيتهاوس (شركة زميلة سابقاً) (إيضاح 4)، استبعدت المجموعة ربحاً بمبلغ 751,479 دينار كويتي بمقدار نسبة ملكيتها في بنك غيتهاوس.

د. كما في 31 ديسمبر 2016، أجرت المجموعة اختبارًا لتحديد مقدار انخفاض قيمة استثمارها في شركات زميلة مما نتج عنه تسجيل خسارة ناتجة عن الانخفاض في قيمة شركة مجموعة غيتهاوس المالية بمبلغ لاشيء (2015: 4,456,410 دينار كويتي) ومبلغ لا شيء في شركة الأمان للاستثمار (2015: 1,448,038 دينار كويتي). وترى الإدارة أنه ليس هناك دليل موضوعي حول ظروف تشير إلى أي انخفاض إضافي في قيمة استثمارها في شركات زميلة.

وفيما يلي تفاصيل اختبار انخفاض القيمة.

مجموعة غيتهاوس المالية المحدودة

تم تحديد القيمة الاستردادية للاستثمار في مجموعة غيتهاوس المالية المحدودة استنادًا إلى طريقة القيمة العادلة ناقصاً التكلفة اللازمة البيع، وذلك عن طريق معاملة بيع نقدية حديثة بشروط تجارية بحتة لأسهم مجموعة غيتهاوس المالية المحدودة.

شركة الأمان

تم تحديد القيمة الاستردادية للاستثمار في شركة الأمان استنادًا إلى عمليات احتساب قيمة الاستخدام وذلك من خلال استخدام توقعات التدفقات النقدية بناءً على الموازنات المالية المعتمدة من قبل مجلس إدارة شركة الأمان والتي تغطي فترة 3 سنوات (2017 إلى 2019). يوضح الجدول التالي المعدلات المستخدمة من قبل المجموعة:

	النسبة المطبقة	
	2016	2015
معدل الخصم	**14.3%**	13.1%
معدل التغير السنوي المركب والمتوقع للإيرادات	**-5.7%**	12.2%
معدل النمو المستمر	**1.5%**	2.0%

يعتبر احتساب قيمة الاستخدام لشركة الأمان أكثر حساسية لمعدل التغير السنوي المركب والمتوقع للإيرادات ومعدل الخصم. لا يوجد أثر جوهري لأي تغيير محتمل بدرجة معقولة في الفرضيات الأساسية على القيمة الاستردادية.

معدل الخصم

يعكس معدل الخصم تقييم السوق الحالي للمخاطر المرتبطة بشركة الأمان وهي شركة استثمارية مدرجة في الكويت ومتخصصة في إدارة المحافظ والصناديق وفقاً لمبادئ الشريعة. تم تقدير معدل الخصم استنادًا إلى متوسط نسبة التكلفة المرجحة لرأس المال في مجال الاستثمارات في الكويت وتم تعديله بشكل إضافي لكي يعكس تقييم السوق لأي مخاطر مرتبطة بشركة الأمان.

معدل النمو السنوي المركب والمتوقع للإيرادات

تتمثل خطة الأعمال الاستراتيجية لشركة الأمان في قيام الشركة بدور فعال في مجال تقديم خدمات إدارة المحافظ والصناديق.

يوضح الجدول التالي معلومات مالية موجزة عن الاستثمار في شركات زميلة:

	دينار كويتي		
31 ديسمبر 2016	**مجموعة غيتهاوس المالية المحدودة**	**شركة الأمان**	**المجموع**
موجودات متداولة	**35,539,811**	**18,496,879**	
موجودات غير متداولة	**74,959,075**	**3,110,429**	
مطلوبات متداولة	**(53,891,283)**	**(366,097)**	
مطلوبات غير متداولة وحصص غير مسيطرة	**(11,265,600)**	**(800,471)**	
صافي الموجودات	**45,342,003**	**20,440,740**	
الإيرادات	**7,361,609**	**1,207,977**	
ربح السنة	**458,064**	**310,234**	
حصة في صافي موجودات الشركات الزميلة	**12,827,769**	**9,478,010**	**22,305,779**
الشهرة والموجودات غير الملموسة	**16,522,880**	**-**	**16,522,880**
ربح مستبعد من معاملة مع شركة زميلة	**(1,047,472)**	**-**	**(1,047,472)**
القيمة الدفترية للاستثمار في شركات زميلة	**28,303,177**	**9,478,010**	**37,781,187**

	دينار كويتي		
31 ديسمبر 2015	مجموعة غيتهاوس المالية المحدودة	شركة الأمان	المجموع
موجودات متداولة	36,463,015	10,118,932	
موجودات غير متداولة	88,741,062	12,301,786	
مطلوبات متداولة	(71,129,828)	(566,978)	
مطلوبات غير متداولة	(1,355,819)	(457,422)	
صافي الموجودات	52,718,430	21,396,318	
الإيرادات	5,463,149	3,298,413	
ربح السنة	(1,324,365)	1,466,177	
حصة في صافي موجودات الشركات الزميلة	16,249,289	8,820,626	25,069,915
الشهرة والموجودات غير الملموسة	22,526,000	-	22,526,000
ربح مستبعد من معاملة مع شركة زميلة	(1,141,205)	-	(1,141,205)
القيمة الدفترية للاستثمار في شركات زميلة	37,634,084	8,820,626	46,454,710

تم رهن استثمار في شركة زميلة بمبلغ لا شيء (2015: 5,463,783 دينار كويتي) كضمان مقابل أرصدة دائني المرابحة (إيضاح 12).

إن القيمة الدفترية والقيمة السوقية لشركة الأمان للاستثمار كما في 31 ديسمبر 2016 بلغت 9,474,068 دينار كويتي (2015: 8,820,626 دينار كويتي) و4,292,250 دينار كويتي (2015: 4,536,000 دينار كويتي) على التوالي.

10. رأس المال والاحتياطيات ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

أ. رأس المال

قرر مساهمو الشركة الأم في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد بتاريخ 19 يونيو 2016 ما يلي:

- إلغاء كافة أسهم الخزينة القائمة كما في 31 ديسمبر 2015 (إيضاح 11).
- إطفاء رصيد الخسائر المتراكمة كما في 31 ديسمبر 2015.
- تخفيض رأس المال نقدًا بنسبة 6.5% من إجمالي رأس المال القائم بقيمة 100 فلس للسهم بما قيمته 4,254,240 دينار كويتي.

تم التأشير على هذه القرارات في السجل التجاري بتاريخ 3 يوليو 2016. تم سداد مبلغ 6.5 فلس نقدًا لكل سهم لصالح المساهمين المسجلين كما في 31 يوليو 2016 بعد الانتهاء من الإجراءات الرسمية للإشهار.

وبناءً عليه، بلغ رأس مال الشركة الأم المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل 48,000,000 دينار كويتي (2015: 68,000,000 دينار كويتي) ويتألف من 480,000,000 سهم (2015: 680,000,000 سهم) بقيمة 100 فلس للسهم الواحد.

ب. الاحتياطي القانوني

وفقًا للنظام الأساسي للشركة الأم، ينبغي تحويل نسبة 10% من ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل السنوي عندما يصل رصيد الاحتياطي القانوني إلى 50% من رأس المال المدفوع. خلال السنة الحالية، تم تحويل 10% من ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني (2015: لم يتم إجراء أي تحويل نظراً لعدم كفاية ربح السنة لتغطية رصيد الخسائر المتراكمة).

يقتصر توزيع هذا الاحتياطي على المبلغ المطلوب لدفع توزيعات بنسبة 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المرحلة بتأمين هذا الحد.

ج. احتياطي أسهم خزينة

تم استخدام احتياطي أسهم الخزينة لإطفاء الخسارة نتيجة إلغاء أسهم الخزينة.

د. مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

لم يوصى بسداد أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة لسنة 2016.

في اجتماع الجمعية العمومية العادية لمساهمي الشركة الأم المنعقد في 3 يوليو 2016، تم اعتماد سداد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 25,000 دينار كويتي عن سنة 2015.

11. أسهم الخزينة

	دينار كويتي	
	2016	2015
عدد أسهم الخزينة (سهم)	-	25,500,000
نسبة رأس المال	-	3.8%
القيمة السوقية (دينار كويتي)	-	930,750

قرر مساهمو الشركة الأم في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد بتاريخ 19 يونيو 2016 إلغاء جميع أسهم الخزينة القائمة كما في 31 ديسمبر 2015 (إيضاح 10 "أ").

12. مرابحات دائنة

	دينار كويتي	
	2016	2015
متداول	-	4,808,900

يمثل دائنو المرابحة قيمة الموجودات المشتراة على أساس الدفع المؤجل.

خلال السنة الحالية، قامت الشركة الأم بتسوية أرصدة قائمة لدائني المرابحة بمبلغ 4,808,900 دينار كويتي عن طريق نقل ملكية استثمار في شركة زميلة (إيضاح 9 "ب").

خلال السنة السابقة، قامت الشركة الأم بتسوية أرصدة قائمة لدائني المرابحة بمبلغ 37,523,679 دينار كويتي عن طريق بيع ونقل ملكية استثمارات في شركات زميلة بمبلغ 19,293,820 دينار كويتي (إيضاح 9 "ب") ونقل ملكية استثمارات في شركات تابعة بمبلغ 18,229,859 دينار كويتي (إيضاح 4).

كما في 31 ديسمبر 2015، كانت أرصدة دائني المرابحة البالغة 4,808,900 دينار كويتي مضمونة مقابل أرصدة مدينة، وأصول مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وأصول مالية متاحة للبيع واستثمار في شركة زميلة بمبلغ 1,506,604 دينار كويتي و581,507 دينار كويتي و183,568 دينار كويتي و5,463,783 دينار كويتي على التوالي.

13. معاملات مع أطراف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في المساهمين الرئيسيين والمدراء والموظفين التنفيذيين بالمجموعة وأفراد عائلاتهم والشركات التي يسيطرون عليها أو يمارسون عليها سيطرة مشتركة أو تأثيراً جوهرياً. يتم الموافقة على سياسات تسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة الشركة الأم.

إن الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة تتكون مما يلي:

	دينار كويتي	
	2016	2015
بيان الدخل المجمع:		
ربح من بيع حصة ملكية في شركة تابعة سابقة (إيضاح 4)	-	1,077,724
تكاليف دائني مرابحة	-	66,945
بيان المركز المالي المجمع:		
أرصدة لدى البنوك	-	4,119,177
معاملات:		
بيع حصة ملكية في شركة تابعة سابقة (إيضاح 4)	-	8,243,600
مكافأة موظفي الإدارة العليا:		
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	**265,167**	618,906

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2016

14. معلومات القطاعات

لأغراض الإدارة، تم تنظيم المجموعة إلى قطاعين أعمال رئيسيين كما يلي:

إدارة الاستثمارات الخاصة: استثمار أموال المجموعة في أسهم وعقارات وتمويل الشركات والعملاء الأفراد وإدارة متطلبات السيولة لدى المجموعة.

إدارة الموجودات والخدمات الاستشارية: إدارة المحافظ الاستثمارية بنظام الإدارة المباشرة وغير المباشرة وإدارة صناديق الاستثمار المحلية والعالمية وتقديم الخدمات الاستشارية وخدمات التمويل المهيكلة والخدمات الاستثمارية الأخرى ذات الصلة.

دينار كويتي

	العمليات المستمرة						العمليات المتوقفة		المجموع	
	إدارة الاستثمارات الخاصة		إدارة الموجودات والخدمات الاستشارية		المجموع					
	2016	2015	2015	**2016**	2015	**2016**	**2016**	2015	**2016**	2015
إيرادات / خسارة القطاع	**942,714**	(2,396,212)	31,265	**51,313**	(2,364,947)	**994,027**	**-**	11,169,447	**994,027**	8,804,500
نتائج القطاع	**166,578**	(3,361,697)	(290,563)	**(207,399)**	(3,652,260)	**(40,821)**	**-**	11,169,447	**(40,821)**	7,517,187
حصة في نتائج شركات زميلة	**287,901**	32,981	-	**-**	32,981	**287,901**	**-**	-	**287,901**	32,981
انخفاض القيمة والاطفاء	**538,545**	(5,904,448)	-	**-**	(5,904,448)	**538,545**	**-**	-	**538,545**	(5,904,448)
تكاليف دائني مرابحة	**-**	(431,755)	-	**-**	(431,755)	**-**	**-**	-	**-**	(431,755)
ضرائب					(20,585)	**(29,103)**	**-**	-	**(29,103)**	(20,585)
ربح / (خسارة) السنة					(9,976,067)	**756,522**	**-**	11,169,447	**756,522**	1,193,380
الموجودات:										
موجودات القطاع	**3,258,540**	6,683,489	-	**-**	6,683,489	**3,258,540**	**-**	-	**3,258,540**	6,683,489
استثمار في شركات زميلة	**37,781,187**	46,454,710	-	**-**	46,454,710	**37,781,187**	**-**	-	**37,781,187**	46,454,710
أخرى	**4,935,753**	6,520,127	-	**-**	6,520,127	**4,935,753**	**-**	-	**4,935,753**	6,520,127
	45,975,480	59,658,326	-	**-**	59,658,326	**45,975,480**	**-**	-	**45,975,480**	59,658,326

14. معلومات القطاع (تتمة)

	دينار كويتي									
	العمليات المستمرة						العمليات المتوقفة		المجموع	
	إدارة الاستثمارات الخاصة		إدارة الموجودات والخدمات الاستشارية		المجموع					
	2016	2015	**2016**	2015	**2016**	2015	**2016**	2015	**2016**	2015
المطلوبات:										
دائنو مرابحة	-	4,808,900	-	-	-	4,808,900	-	-	-	4,808,900
دائنون ومصروفات مستحقة	**2,641,193**	2,263,260	-	-	**2,641,193**	2,263,260	-	-	**2,641,193**	2,263,260
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	**69,096**	25,848	-	-	**69,096**	25,848	-	-	**69,096**	25,848
	2,710,289	7,098,008	-	-	**2,710,289**	7,098,008	-	-	**2,710,289**	7,098,008
معلومات القطاعات الأخرى:										
إنفاق رأسمالي	**215,158**	-	-	-	**215,158**	-	-	-	**215,158**	-
خسارة انخفاض قيمة أصول مالية متاحة للبيع (إيضاح 8)	**(108,464)**	(1,195,682)	-	-	**(108,464)**	(1,195,682)	-	-	**(108,464)**	(1,195,682)
شهرة سلبية / انخفاض في قيمة الشهرة في شركات زميلة (إيضاح 9)	-	-	**538,545**	(5,904,448)	**538,545**	(5,904,448)			**538,545**	(5,904,448)

15. قياس القيمة العادلة

تتكون الأدوات المالية من الموجودات والمطلوبات المالية كما هو محدد في إيضاح 2.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية، باستثناء الأصول المالية المتاحة للبيع المبينة في إيضاح 8، لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية. بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية ذات الطبيعة السائلة أو ذات فترة استحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، من المقدر أن القيمة الدفترية تقارب قيمتها العادلة.

تستند القيمة العادلة للأصول المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إلى ما يلي:

	دينار كويتي			
	المجموع	(المستوى 1)	(المستوى 2)	(المستوى 3)
31 ديسمبر 2016				
أصول بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
محتفظ بها لغرض المتاجرة:				
أسهم أجنبية مسعرة	**1,016,645**	**1,016,645**	**-**	**-**
مصنفة عند التحقق المبدئي:				
أسهم محلية غير مسعرة	**633,750**	**-**	**-**	**633,750**
أسهم أجنبية غير مسعرة	**824,903**	**-**	**-**	**824,903**
	2,475,298	**1,016,645**	**-**	**1,458,653**
31 ديسمبر 2015				
أصول بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
محتفظ بها لغرض المتاجرة:				
أسهم أجنبية مسعرة	384,172	384,172	-	-
مصنفة عند التحقق المبدئي:				
أسهم محلية غير مسعرة	668,125	-	-	668,125
أسهم أجنبية غير مسعرة	818,041	-	-	818,041
	1,870,338	384,172	-	1,486,166

يوضح الجدول التالي مطابقة للمبلغ الافتتاحي والختامي للأدوات المالية من المستوى 3 والتي تم تسجيلها بالقيمة العادلة:

	دينار كويتي				
	كما في 1 يناير 2016	**المحول من المستوى 1 نتيجة إلغاء إدراج استثمار**	**الخسائر المسجلة في بيان الدخل المجمع**	**صافي المشتريات والمبيعات والتسويات**	**كما في 31 ديسمبر 2016**
أصول مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:					
أسهم غير مسعرة	**1,486,166**	**-**	**(17,513)**	**(10,000)**	**1,458,653**

	كما في 1 يناير 2015	الخسائر المسجلة في بيان الدخل المجمع	صافي المشتريات والمبيعات والتسويات	مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع	كما في 31 ديسمبر 2015
أصول مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:					
أسهم غير مسعرة	3,958,040	136,800	(1,744,268)	(864,406)	1,486,166

خلال السنة السابقة، لم يكن هناك أية تحويلات بين مستويات الجدول الهرمي.

تفاصيل عن المدخلات الجوهرية غير الملحوظة المستخدمة في تقييم الموجودات المالية:

تمثل الأسهم المحلية غير المسعرة أسهم غير مدرجة في سوق محلي للأوراق المالية. يتم تقييم الأسهم غير المدرجة استناداً إلى طريقة صافي القيمة الدفترية باستخدام أحدث بيانات مالية متاحة للشركة المستثمر فيها والتي يتم فيها تقييم الموجودات الأساسية وفقاً للقيمة العادلة أو استناداً إلى آخر أسعار متداولة والمعدلة لتعكس خسائر انخفاض القيمة، في حال وجودها.

16. إدارة المخاطر

تمثل المخاطر جزءاً رئيسياً في أنشطة المجموعة لكن هذه المخاطر تُدار بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لحدود المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح ويتحمل كل فرد بالمجموعة مسؤولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق. وتنقسم مخاطر السوق إلى مخاطر معدلات الربح ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأسهم. تتعرض المجموعة أيضًا لمخاطر التشغيل. لا تشمل عملية مراقبة المخاطر المستقلة مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا وقطاعات الأعمال. يتم مراقبة هذه التغيرات من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي الخاصة بالمجموعة.

16.1 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية بالوفاء بالتزاماته مسبباً تكبد الطرف الآخر خسارة مالية.

تتم مراقبة سياسة الائتمان لدى المجموعة والتعرض لمخاطر الائتمان على أساس مستمر. تسعى المجموعة إلى تجنب التركزات غير الملائمة للمخاطر لدى الأفراد أو المجموعات التي تمثل العملاء في مواقع محددة أو العمل من خلال تنويع أنشطة التمويل.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان وتركز المخاطر

فيما يتعلق بمخاطر الائتمان الناتجة من الموجودات المالية للمجموعة والتي تشمل الأرصدة لدى البنوك والنقد واستثمارات المرابحة قصيرة الأجل ومديني المرابحة وبعض المدينين، فإن تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ينتج عن عجز الطرف المقابل بحيث يعادل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان القيمة الدفترية للأدوات المالية التعاقدية. عند تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإنها تمثل الحد الأقصى الحالي للتعرض لمخاطر الائتمان وليس الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان التي يمكن أن تنتج في المستقبل نتيجة التغيرات في القيم.

إن الأرصدة لدى البنوك واستثمارات المرابحة قصيرة الأجل لدى المجموعة محتفظ بها لدى بنوك ومؤسسات مالية ذات جدارة ائتمانية عالية. بالإضافة إلى ذلك، تتم مراقبة مديني المرابحة وأرصدة المدينين على أساس مستمر. ونتيجة لذلك، لا يعتبر تعرض المجموعة للديون المعدومة جوهرياً.

تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة أعمال متشابهة، أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية متماثلة مما قد يجعل قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة فيما يتعلق بالتطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان وتركز المخاطر للأدوات المالية التعاقدية. ويتم عرض الحد الأقصى للتعرض للمخاطر بالقيمة الإجمالية قبل تأثير التخفيف من المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات رئيسية للمقاصة والضمانات أو التعزيزات الائتمانية:

	دينار كويتي	
	إجمالي الحد الأقصى للتعرض للمخاطر 2016	إجمالي الحد الأقصى للتعرض للمخاطر 2015
أرصدة لدى البنوك واستثمارات مرابحة قصيرة الأجل:		
• بنوك ومؤسسات مالية محلية	**4,720,595**	2,400,236
• بنوك ومؤسسات مالية أجنبية	**-**	4,119,891
• أرصدة مدينة	**353,009**	1,894,697
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**5,073,604**	8,414,824

الضمان والتعزيزات الائتمانية الأخرى

ليس لدى المجموعة أي ضمان أو تعزيزات ائتمانية أخرى مقابل أية موجودات مالية في 31 ديسمبر 2016 و31 ديسمبر 2015.

تحليل الموجودات المالية منخفضة القيمة

يتم تقدير المبلغ الممكن تحصيله من الموجودات المالية عندما يعد تحصيل المبلغ بالكامل أمراً غير محتمل. وبالنسبة لكل مبلغ من المبالغ الجوهرية، يتم إجراء هذا التقدير على أساس إفرادي. يتم بصورة مجمعة تقييم المبالغ غير الجوهرية والتي مر تاريخ استحقاقها دون تحصيلها ويتم تطبيق مخصص لها حسب طول فترة التأخير استناداً إلى معدلات الاسترداد التاريخية.

16.2 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر أن تواجه المجموعة صعوبة في توفير الأموال للوفاء بالالتزامات التي تتعلق بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بشكل دوري بتقييم الملاءة المالية للعملاء والاستثمار في مرابحات قصيرة الأجل أو استثمارات أخرى يسهل تحقيقها. وتتم مراقبة قائمة الاستحقاق من قبل الإدارة للتأكد من توفر السيولة الكافية.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق المطلوبات المالية على المجموعة استنادًا إلى التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة.

تعكس قائمة السيولة للمطلوبات المالية التدفقات النقدية المتوقعة التي تتضمن مدفوعات الأرباح المستقبلية على مدى عمر هذه المطلوبات المالية. فيما يلي قائمة سيولة المطلوبات المالية في 31 ديسمبر:

	دينار كويتي			
31 ديسمبر 2016	**خلال شهر واحد**	**من 1 إلى 3 أشهر**	**من 3 إلى 12 شهرا**	**من 1 إلى 5 سنوات**	**المجموع**
دائنون ومصروفات مستحقة	**-**	**117,480**	**221,005**	**2,302,708**	**2,641,193**
مجموع المطلوبات المالية	**-**	**117,480**	**221,005**	**2,302,708**	**2,641,193**
التزامات	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**

31 ديسمبر 2015	خلال شهر واحد	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 إلى 12 شهرا	من 1 إلى 5 سنوات	المجموع
دائنو مرابحة	-	-	4,808,900	-	4,808,900
دائنون ومصروفات مستحقة	-	11,687	159,278	2,092,295	2,263,260
مجموع المطلوبات المالية	-	11,687	4,968,178	2,092,295	7,072,160
التزامات	-	-	-	-	-

16.3 مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة الأصول المالية نتيجة للتغيرات في متغيرات السوق مثل معدلات الربح وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم سواء نتجت هذه التغيرات عن عوامل تتعلق باستثمار فردي أو الجهة المصدرة له أو عوامل تؤثر على جميع الاستثمارات المتداولة في السوق.

تدار مخاطر السوق على أساس توزيع الموجودات بصورة محددة مسبقاً على فئات متعددة للموجودات وتنويع الموجودات بالنسبة للتوزيع الجغرافي والتركز في قطاعات الأعمال كما هو مبين في إيضاح 16.4 والتقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

16.3.1 مخاطر معدلات الربح

تنتج مخاطر معدلات الربح من مخاطر تأثر الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية نتيجة التغيرات في معدلات الربح. لا تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح على موجوداتها ومطلوباتها التي تحمل معدلات ربح (استثمارات المرابحة قصيرة الأجل ودائنو المرابحة) نتيجة للتغيرات المحتملة بصورة معقولة في معدلات الربح نظراً لأن المجموعة لا تتعرض لأية موجودات ومطلوبات ذات معدلات ربح ثابتة.

16.3.2 مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة الأداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
يتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية من قبل المجموعة على أساس الحدود الموضوعة والتقييم المستمر لمراكز المجموعة القائمة والحركات الحالية والمتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية. ترى الإدارة أن هناك مخاطر محدودة لتكبد خسائر جوهرية نتيجة لتقلب أسعار صرف العملات الأجنبية وبالتالي، لا تقوم المجموعة بتغطية التعرض لمخاطر العملات الأجنبية.

فيما يلي التأثير على ربح السنة (بسبب التغير في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية) وحقوق الملكية نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى:

	التغير في سعر صرف العملات بنسبة 3%			
	31 ديسمبر 2016		31 ديسمبر 2015	
العملة	التأثير على ربح السنة	التأثير على الدخل الشامل الآخر	التأثير على خسارة السنة	التأثير على الدخل الشامل الآخر
جنيه إسترليني	**46,105**	**851,348**	1,553	1,138,660
دولار أمريكي	**25,038**	**10,025**	24,557	77,294
ريال سعودي	**19,293**	**-**	-	-
درهم إماراتي	**7,470**	**-**	7,589	-
ريال قطري	**3,736**	**-**	4,536	-

16.3.3 مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. ينشأ التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من المحفظة الاستثمارية لدى المجموعة. تدير المجموعة مخاطر أسعار الأسهم من خلال تنويع الاستثمارات من حيث التوزيع الجغرافي وتركز أنشطة قطاعات الأعمال. إن أغلب استثمارات المجموعة المسعرة مدرجة في أسواق أوراق مالية في دول مجلس التعاون الخليجي.

فيما يلي التأثير على ربح السنة (بسبب التغير في القيمة العادلة للأصول المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل) وحقوق الملكية (بسبب التغير في القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع) نتيجة التغيرات المحتملة بصورة معقولة في مؤشرات السوق النشطة مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى:

التغير في مؤشر سعر الأسهم في السوق بنسبة 3% -/+				
	31 ديسمبر 2016		31 ديسمبر 2015	
مؤشر السوق	التأثير على ربح السنة	التأثير على الدخل الشامل الآخر	التأثير على خسارة السنة	التأثير على الدخل الشامل الآخر
المملكة العربية السعودية	**19,293**	-	-	-
الإمارات العربية المتحدة	**7,470**	-	6,989	-
قطر	**3,736**	-	4,536	-

إن أي تغير في القيمة العادلة للاستثمارات غير المدرجة التي يتم تقييمها استنادًا إلى نسب ربحية الأسعار سيقابله تغيير في حقوق الملكية والربح قبل الاستقطاعات.

إن الاستثمارات في فئة الأصول المالية المتاحة للبيع هي في شركات غير مدرجة وبالتالي، لا تتعرض المجموعة بصورة جوهرية لمخاطر أسعار الأسهم نتيجة التغيرات المحتملة بصورة معقولة في مؤشرات السوق النشطة.

تم إدراج الأسهم غير المدرجة لدى المجموعة بالتكلفة في فئة الأصول المتاحة للبيع حيث لا ينعكس تأثير التغيرات في أسعار الأسهم إلا عند بيع الاستثمار أو تحديد انخفاض قيمته وعندئذ يتأثر بيان الدخل المجمع.

16.3.4 مخاطر المدفوعات مقدماً

إن مخاطر المدفوعات مقدماً هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة قيام عملائها والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد في موعد مبكر أو متأخر عما هو متوقع. لا تتعرض المجموعة بصورة جوهرية لمخاطر المدفوعات مقدماً.

16.4 تركزات الأصول

تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية متشابهة، أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية متماثلة مما قد يجعل قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة فيما يتعلق بالتطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

إن توزيع الموجودات حسب المنطقة الجغرافية كما يلي:

	دينار كويتي	
	2016	2015
المنطقة الجغرافية		
الكويت	**15,421,481**	13,653,834
المملكة المتحدة	**28,378,281**	41,936,829
دول مجلس التعاون الخليجي	**2,145,528**	1,581,842
الولايات المتحدة الأمريكية	**30,190**	2,485,821
	45,975,480	59,658,326

إن توزيع الاستثمارات المالية حسب قطاع الأعمال كما يلي:

	دينار كويتي	
	2016	2015
قطاع الأعمال		
بنوك ومؤسسات مالية واستثمارية	**39,697,839**	47,456,319
تأمين	**803,980**	803,980
عقار	**163,940**	2,578,301
أخرى	**-**	384,172
	40,665,759	51,222,772

17. تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة. تم تحديد استحقاقات الموجودات والمطلوبات وفقًا للتاريخ المتوقع لاستردادها أو تسويتها. تستند قائمة الاستحقاق للأصول المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والأصول المالية المتاحة للبيع والعقارات الاستثمارية إلى تقدير الإدارة لتصفية تلك الاستثمارات.

كانت قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات في ٣١ ديسمبر كما يلي:

	دينار كويتي		
	حتى سنة واحدة	أكثر من سنة	المجموع
2016			
الموجودات			
أرصدة لدى البنوك ونقد	1,794,237	-	1,794,237
استثمارات مرابحة قصيرة الأجل	2,926,358	-	2,926,358
مدينون ومدفوعات مقدماً	373,968	-	373,968
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	1,016,645	1,458,653	2,475,298
أصول مالية متاحة للبيع	-	409,274	409,274
استثمار في شركات زميلة	-	37,781,187	37,781,187
ممتلكات ومعدات	-	215,158	215,158
إجمالي الموجودات	6,111,208	39,864,272	45,975,480
المطلوبات:			
دائنون ومصروفات مستحقة	2,641,193	-	2,641,193
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	-	69,096	69,096
إجمالي المطلوبات	2,641,193	69,096	2,710,289
فائض السيولة	3,470,015	39,795,176	43,265,191

	دينار كويتي		
	حتى سنة واحدة	أكثر من سنة	المجموع
2015			
الموجودات			
أرصدة لدى البنوك ونقد	2,505,256	-	2,505,256
استثمارات مرابحة قصيرة الأجل	4,014,871	-	4,014,871
مدينون ومدفوعات مقدماً	1,915,427	-	1,915,427
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	384,172	1,486,166	1,870,338
أصول مالية متاحة للبيع	-	2,897,724	2,897,724
استثمار في شركات زميلة	-	46,454,710	46,454,710
إجمالي الموجودات	8,819,726	50,838,600	59,658,326
المطلوبات:			
دائنو مرابحة	4,808,900	-	4,808,900
دائنون ومصروفات مستحقة	2,263,260	-	2,263,260
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	-	25,848	25,848
إجمالي المطلوبات	7,072,160	25,848	7,098,008
فائض السيولة	1,747,566	50,812,752	52,560,318

18. موجودات بصفة الأمانة

تدير الشركة الأم استثمارات وحسابات مصرفية بمبلغ 3,564,638 دينار كويتي (2015: 11,323,871 دينار كويتي) بإسمها كأمين نيابة عن أطراف أخرى بصفتها مديراً للمحافظ والصناديق الخاصة بالأطراف الأخرى. لم يتم إدراج هذه الموجودات في بيان المركز المالي المجمع للمجموعة. وتبلغ الإيرادات من المحافظ والصناديق المدارة بمبلغ 51,313 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (2015: 31,265 دينار كويتي).

19. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأسمال المجموعة هو التأكد من المحافظة على معدلات رأس المال الكافية لدعم أعمالها وزيادة القيمة التي يحصل عليها المساهم. تدير المجموعة هيكل رأس المال وتجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية.

للمحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للمجموعة تخفيض مبلغ التمويلات أو إجراء تعديل على مدفوعات التوزيعات إلى المساهمين أو رد رأس المال إلى المساهمين أو إصدار أسهم جديدة. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف أو السياسات أو الإجراءات خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و31 ديسمبر 2015.

تراقب المجموعة رأس المال باستخدام معدل المديونية والذي يمثل صافي الدين مقسوماً على رأس المال زائداً صافي الدين. يمثل رأس المال حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم.

	دينار كويتي	
	2016	2015
مرابحات دائنة	**-**	4,808,900
ناقصًا: النقد والنقد المعادل	**(4,720,595)**	(6,520,127)
صافي الدين	**-**	-
حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم	**43,253,846**	52,370,868
رأس المال وصافي الدين	**43,253,846**	52,370,868
معدل الرفع المالي	**-%**	-%